مطبوعات دار الحديث والسنة (٦)

رسالة أبي داود

فِي وَصْفِ تَأْلِيفِهِ لِكِتَابِ السُّنَنِ

تأليف

الإمامِ شيخِ السنة أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق
الأزدي السجستاني

(٢٠٢ - ٢٧٥)

رواية أبي بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد الهاشمي عنه
رواية أبي الحسين محمد بن أحمد بن جُميع الغسَّاني عنه
رواية أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري عنه
رواية أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون عنه
رواية أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد المعروف بابن البطِّيِّ عنه
رواية الحافظين أبوي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي الجمَّاعيلي
ثم الدمشقي وعبد المحسن طُغْدِي بن خُتْلُغ الأميري عنه

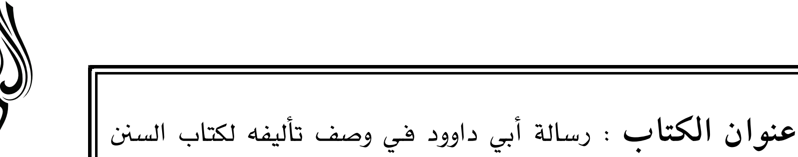
عارضها بسبع نسخ خَطِّيَّة وشرحها
أحمد بن حاج محمد بن عثمان

بتقريظ الشيخ
محمد عزير شمس





مقديشو - الصومال



عنوان الكتاب : رسالة أبي داوود في وصف تأليفه لكتاب السنن

حققها وشرحها : أحمد بن حاج محمد بن عثمان

الناشر : دار النبيلة

عدد الصفحات : ١١٨

سنة الطباعة : ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٤م

بلد الطباعة : مقديشو - الصومال

الطبعة : الثانية

جميع الحقوق الملكية محفوظة

يمنع طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تصدير الكتاب

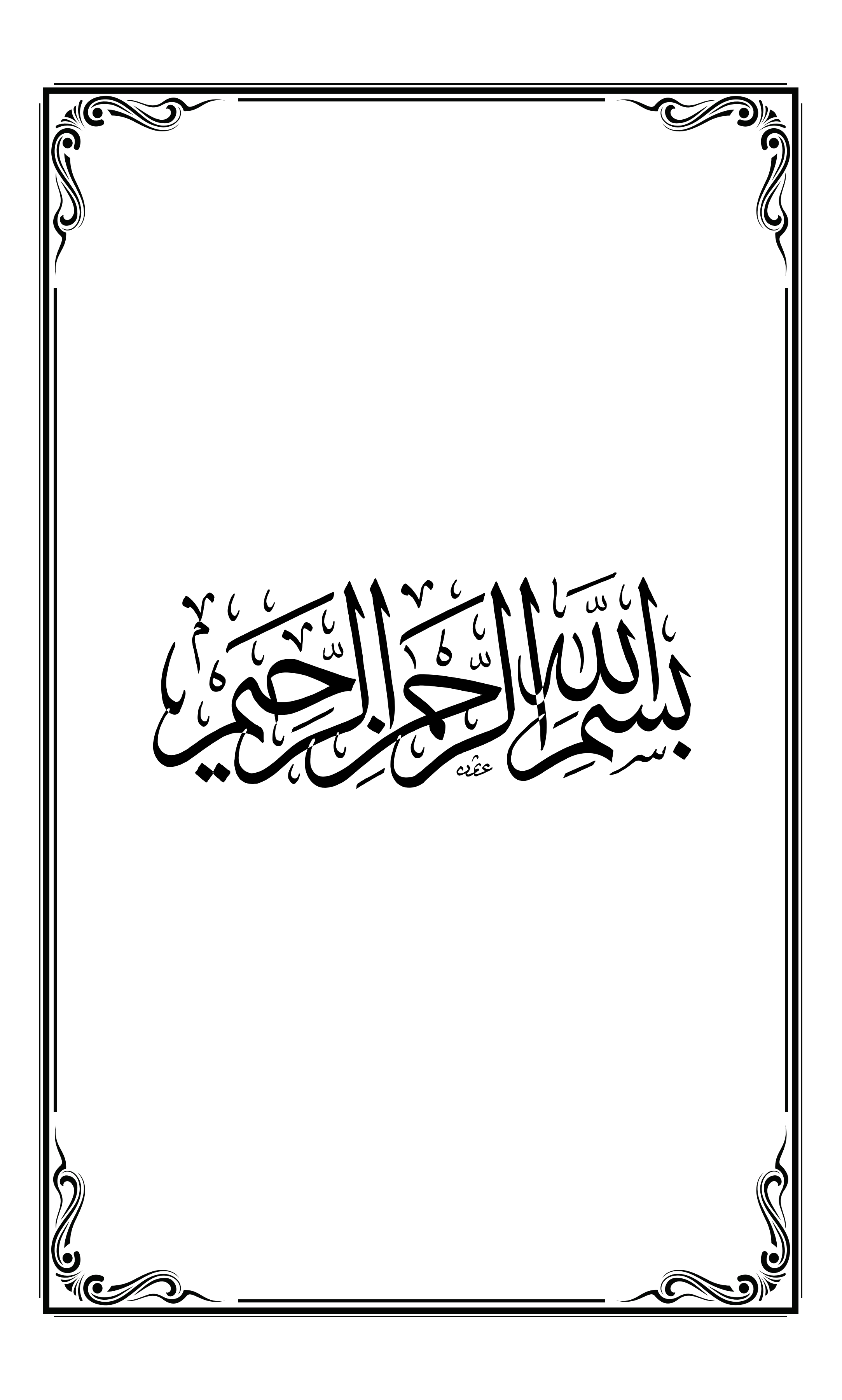


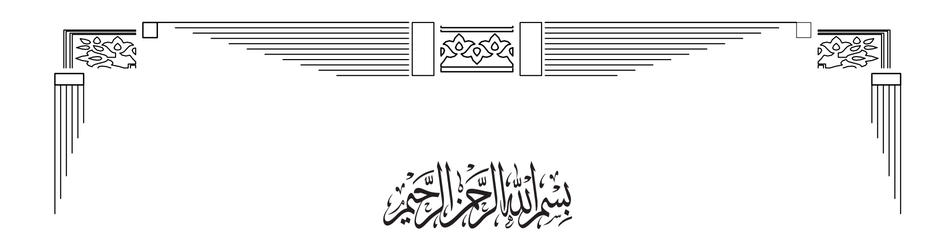
الناشر: دار النبيلة للنشر والتوزيع والطباعة

مقديشو - الصومال - سوق بكارو - بجوار مسجد أبي هريرة

للتواصل والاستفسار: 252617499686+ / 0612546664




بسم الله الرحمن الرحيم



تقريظ الشيخ محمد عُزير شمس

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن رسالة الإمام أبي داود السجستاني إلى أهل مكة من أهم المؤلفات التي كتبت لبيان منهج المحدثين عمومًا، ومنهج أبي داود خصوصًا في تأليفهم لكتب «السنن»، واختيارهم للأحاديث فيها، واختصارهم لبعضها، وغرضهم في تكرار بعضها، وروايتهم لبعض الأحاديث المنقطعة والمرسلة، وإعراضهم عن بيان تفاصيل علل الحديث وشرح وجه ذلك، وذمّهم لغرائب الأحاديث ومنكراتها، وعدم الاحتجاج بأحاديث الكذابين والمتروكين، واقتصارهم على أحاديث الأحكام والأصول، وانتقائهم لبعض الصحاح والحسان دون استقصائها.... وغير ذلك من المهمات والفوائد التي لا غنى عنها لطالب الحديث قبل قراءته لكتب «السنن».

ولأهمية هذه الرسالة تداولها العلماء، واعتمدوا عليها لبيان شروط الإمام أبي داود في سننه، واقتبسوا منها نصوصًا في مؤلفاتهم، واهتموا بطباعتها ونشرها، فصدرت لها طبعات عديدة، وضمَّنها بعضهم وأدرجوها في كتبهم، مثل الأمير صديق حسن القنّوجي في كتابه «الحطّة في ذكر الصحاح الستة» (الذي طبع لأول مرة سنة ١٢٨٣)، والمحدث شمس الحق العظيم آبادي في مقدمة شرحه الكبير على سنن أبي داود المسمى «غاية المقصود» (المطبوع سنة ١٣٠٥) وغيرهما.

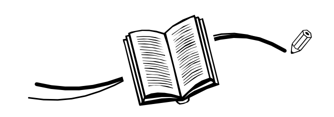
وقد كانت الطبعات السابقة للرسالة بالاعتماد على نسخة أو نسختين لها، وبقي فيها مواضع تحتاج إلى إصلاح وتحرير وشرح وبيان لِيُفهَم غرض المؤلف منها، إلّا أن ذلك يتطلب البحث عن نسخ أخرى مخطوطة لهذه الرسالة؛ لئلا يكون التصحيح والترجيح والإثبات بمجرد الاجتهاد الشخصي والنظر في السياق والمعنى، فقد يكون ما يُثبته المحقق مخالفًا لما أجمعت عليه النسخ ومخالفًا لمقصود المؤلف. والغرض الأصلي من تحقيق النصوص إخراجها كما تركها المؤلف دون التصرف فيها بالحذف والزيادة والتغيير، ولذا يجب الاهتمام بجمع المخطوطات القديمة المتقنة القريبة العهد من المؤلف للنصّ الذي يُراد نشره.

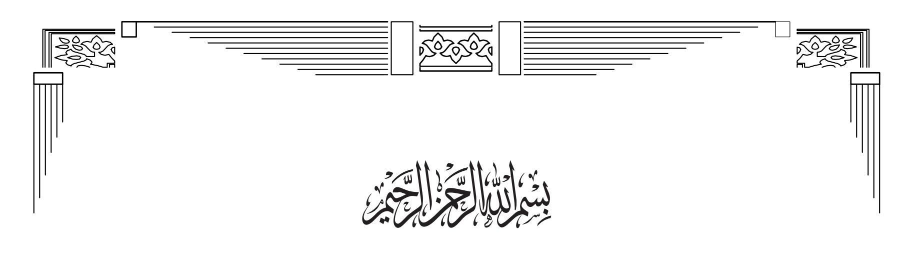
وأخونا الفاضل الدكتور أحمد بن حاج محمد من العلماء المحققين الذين نعرفهم، وهو مهتمٌّ بكتب التراث، يقرأ ما يُطبع منها بنَهم وشوق، ويستشكل عبارات ومواضع يكون فيها شيء من الخلل، فيبحث عن مخطوطاتها ويصوّرها ويراجعها حتى يطمئن إلى تصحيح الأخطاء والتصحيفات، واستدراك السقط والغلط. ولذا فالكتب التي قرأها وأجال النظر فيها تكون عمدةً يُوثق بها ويُرجع إليها لتصحيح النسخ المطبوعة المحققة على زعم كثير من أصحابها.

وهذه الرسالة التي بين أيدينا خير شاهد على ذلك، فقد طبعت عدة مرات من قبلُ بدعاوى فارغة مع حواشٍ مضلّلة لا تشرح غرض المؤلف، وبقيت مواضع مشكلة لم تُحلّ ولم تُفسَّر. فانبرى لها أخونا، وجمع جميع النسخ الخطية التي عرفها، وقابل بينها بدقة وأثبت جميع الفروق، وحرَّر المتن تحريرًا بالغًا، ثم كرَّ عليها مرةً أخرى، وعلَّق عليها تعليقات مفيدة تبيِّن مقصود الإمام أبي داود في الموضوعات التي تطرَّق إليها، وأورد شواهد ونصوصًا من كتب الحديث والرجال والتاريخ تؤيِّد ما ذهب إليه. وبذلك أصبحت هذه الرسالة محققةً ميسَّرةً لطلّاب الحديث وأهله، ومقدمةً لازمةً لكلّ من يريد معرفة منهج الإمام أبي داود وغيره في كتب السنن.

وأنا إذ أهنّئ أخانا على هذا العمل العلمي المميَّز أدعو الله أن يوفّقه لإخراج المزيد من الكتب والرسائل، ويحفظه من كلّ سوء ومكروه، ويجزيه عن العلم وأهله خير الجزاء، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه
محمد عزير شمس
بمكة المكرمة في ١٤٤٠/١٢/٢٦





الديباجة

الحمد لله الذي رفع من شاء فوفَّقه إلى صحيح الاعتقاد وحسن الاعتبار، وَرَبَأَ بِهِم عن باطل الطاعة، ومضطرب السلوك والأخلاق، ومطروح التعبد، وموضوع التنسك، فسلكهم في مسلسل السعادة في العاجلة والآجلة. ووضع من شاء فأسندهم إلى أنفسهم، فضعفوا عن عالي الأخلاق إلى نازلها، وأدرجوا أنفسهم في زمرة الهلكى في الأولى والآخرة. لا يسأل عما يفعل وهم يسألون.

وأشهد أن لا إله إلّا الله الكريم المتواترة آلاؤه، العزيز فما انقطع إليه ذليل إلّا والاه. وأشهد أنَّ محمدا رسول الله ﷺ المشهور قَدْرُه، الموقوف على حَدِّه مناوئُه، المقطوع شانئُه، وعلى آله المطهرين، وأصحابه المنتخبين.

أمّا بعد؛ فإنَّ أساس علوم الإسلام، وجَذْر مباني الأحكام كتاب الله، وأحاديث رسول الله ﷺ. وأمّا الإجماع والقياس الصحيح فيرجعان إليهما، وينبنيان عليهما.

وقد تكفل الله بحفظ كتابه فلم تَطُلْ إليه يد الغدر والكيد بالزيادة والنقص، والتحريف والتصحيف، فكل حرف منه متواتر تواترا مستغنىً به عن اعتبار الأسانيد جيلا عن جيل، وخلفا عن سلف؛ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ولما نزَّل الله رسوله ﷺ من كتابه منزلة البيان له، قَيَّض لأحاديث رسول الله ﷺ حُفَّاظا جهابذة، ونُقَّادا أساتذة، وقفوا أعمارهم لأحاديث رسول الله ﷺ، فشمَّروا عن سواعد الجد، وقطعوا الفيافي، وسهروا الليالي، وقدَّموا الرخيص والغالي في خدمة الأحاديث النبوية، والأخبار المصطفوية، ووفقهم الله إلى استنباط معايير للمرويات، وموازين للمنقولات؛ لتمييز المقبول من المردود، والصحيح من العليل، فأثبتوا مقبول مروياته بحجج حُفَّاظه، ومحوا بهرج رواته بمَلَكات نُقَّاده.

استنبطوا بعض هذه المعايير من الأحاديث نفسها، وبعضها من استقراء أحوال الرواة وأحوال المرويات، فحفظوا وضبطوا ونقدوا وميَّزوا المقبول من المردود، حتى صاروا من أمرها على بيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلّا هالك.

وقد روى الإمام أبو حاتم بن حبان، وأبو بكر الخطيب عن الإمام

يزيد بن زريع يقول: «لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد».

وقال أبو حاتم في الثناء على أهل الحديث: «فرسان هذا العلم الذين حفظوا على المسلمين الدين، وهدَوهم إلى الصراط المستقيم، الذين آثروا قطع المفاوز والقفار على التنعم في الدِّمَن والأوطان في طلب السنن في الأمصار، وجمعها بالرحيل والأسفار، والدَوَران في جميع الأقطار، حتى إنَّ أحدهم ليرحل في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة، وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة؛ لئلا يُدخِل مُضِلٌّ في السنن شيئا يُضل به، وإن فعل فهم الذابُّون عن رسول الله ﷺ ذلك الكذب، والقائمون بنصرة الدين»(١).

ثم إنَّ تقييد العلوم الاستنباطية تنشأ شيئا فشيئا حسب الحاجات، وتتصاعد في سلَّم الكمال وَفْقًا لسنة التطور التي تخضع لها الصناعات البشرية.

وكانت هذه المعايير في فجر استنباطها محفوظة في الصدور وفي السطور، فقَيَّد بعض أئمة الحديث نبذا منها في بعض مؤلفاتهم،

(١) كتاب المجروحين من المحدثين ١/ ١٠٣ ط. دار اللؤلؤة، وشرف أصحاب الحديث ١٠٣ ط. مكتبة ابن عباس.

كناصر السنة الإمام أبي عبد الله الشافعي في كتابه «الرسالة» وكتاب «اختلاف الحديث»، والإمام أبي الحسن علي بن عبد الله المديني في كتابه «علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ»، والإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في كتاب العلم من صحيحه، والإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج في مقدمة صحيحه، وكتاب «التمييز»، والإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي في كتاب «العلل» في آخر الجامع، وكالجزء في «معرفة من يترك حديثه أو يقبل» لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار[١]، وكالجزء في «التسوية بين حدثنا وأخبرنا» لأبي جعفر الطحاوي.

وقيد بعضهم مسائل من تلك المعايير في أجزاء خاصة.

وكانت هذه المعايير منثورة هنا وهناك حتى جمع شملها، وضَمَّ شتاتها في خيط المؤلَّف المستقل الإمامُ المحدث الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد أبو محمد الرامهرمزي القاضي تـ (٣٦٠) في كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي».

وهذه الرسالة «رسالة أبي داود في وصف تأليفه لكتاب السنن» فيها إيضاحات لمسائل من تلك المعايير، ولمحات في شرح

---

(١) انظر شرح التبصرة والتذكرة للحافظ العراقي ٢٠٦ ط. دار المحدثين.

منهجه في كتاب السنن.

وقد توجهت عنايتي إلى هذه الرسالة حيث وقفت لها على سبع نسخ خطية، ورأيت في الطبعات السابقة مسارح للنظر، ومواضع للاستدراك والتعقب من حيث تحرير نص الرسالة والتعليق عليها.

هذا. وأشكر الإخوة في الله الذين أعانوني في معاناتي، فوفَّر لي بعضهم أمثلة، وأعانني بعضهم على توضيح مغلق، وأمدَّني بعضهم بقراءة مقفل مخطوطة، وزوَّدني بعضهم بملحوظات صائبة بعد قراءة الرسالة، وأخص منهم بالذكر الأخ البارع الأستاذ الشيخ محمد عزير شمس المكي، والأخ النابغَ قارئ المخطوطات، وفاكَّ رموزها الخبير في سلوك أسرابها ودهاليزها الأستاذ الشيخ أحمد بن عبد الملك بن عاشور المدني، والأخ الشيخ عبد الله بن أحمد التوم، والأخ الشيخ عبد الله بن شيخ نور بن عبده، كما أشكر الأخ الناسخ أحمد بن عبد القادر بن محمود على جهده في النسخ وجلَده في التنسيق.

أسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقني إلى الصواب من القول والعمل، وأن يجنبني الزلل في الفهم، والخطل في العمل، إنَّه على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير.

هذا؛ وأذكر فيما يأتي:

ثبوت الرسالة للإمام أبي داود، وتداول طائفة من أهل الحديث وروايتهم لها.

- وصف النسخ الخطية لها.
- منهجي في تحرير نص الرسالة وشرحها.

وكتبه

أحمد بن حاج محمد بن عثمان

دار الحديث والسنة بمقديشو

لثلاث وعشرين خلت من شهر ذي القعدة

سنة تسع وثلاثين وأربعمائة وألف.



ثبوت الرسالة للإمام أبي داود وتداول طائفة من أهل الحديث وروايتهم لها

وفَّق الله المحدثين في فجر الإسلام إلى الاهتمام بالأسانيد، فَعُنُوا بها، وتداولوا فنونهم بها، يروون كل ما يَمُتُّ بصلة إلى الحديث بالأسانيد، واقتدى بهم غيرهم من علماء سائر الفنون الأخرى، حتى صار تداول الأسانيد ورواية المعارف بها خِصِّيصَى علماء هذه الأمة، وعلى الأسانيد تُعتمد في معرفة مقبول المرويات من مردودها، فهي القوائم والعُمُد لجميع المرويات.

وبها تثبت المؤلفات لأصحابها، فسلسلة رجال الأسانيد أنساب الكتب، فكما أنَّ أنساب أبناء الأصلاب إلى جِذم قبيلة مَّا تثبت بسلسلة الرجال بين الأبناء وبين القبيلة، فكذلك تثبت أبناء الأفكار بسلسلة الرواة.

قال الحافظ أبو الفضل بن حجر العسقلاني: «إنِّي سمعت بعض الفضلاء يقول: الأسانيد أنساب الكتب»[1].

---

(١) فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١/ ٥).

اشتهرت هذه الرسالة في أوساط العلماء، وانتشر صيتها بينهم، وتتابعوا على تداولها وروايتها في مشيخاتهم ومعاجمهم وفهارسهم بالإسناد المتصل بأبي داود.

- فرواها بسنده المحدث المسند أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الغساني الصيداوي تـ (٤٠٢) في «معجم الشيوخ» له، وهو نفس السند الذي روى بها الرسالة في نسخة الظاهرية، قال: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بمكة، يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن بشر بن شداد السجستاني بالبصرة، وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابا لهم فأملى علينا: «سلام عليكم، فإني أحمد إليكم الله الذي لا إله إلا هو وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله ﷺ، أما بعد، عافانا الله وإياكم، وهذه الأربعة الألف والثمان مائة حديث كلها في الأحكام، فأما أحاديث كثيرة من الزهد والفضائل وغيرها من غير هذا فلم أخرجها، والسلام عليكم ورحمة الله وصلى الله على محمد النبي وآله».

- ورواها الإمام المحدث الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد بن أحمد السِّلفي الأصبهاني تـ (٥٧٦) في «المشيخة البغدادية» قال: سمعت الشيخ أبا الحسين الطيوري قراءة عليه وأنا أسمع من أوَّل الرسالة إلى آخر اعتقاد الشافعي بقراءة أبي نصر الأصبهاني في

جُمادى الأولى سنة أربع وتسعين وأربعمائة، وسمعت الاعتقاد فقط ثانيا بقراءة أبي نصر المُؤْتمَنَ بن أحمد السَّاجي في جُمادى الأولى سنة خمس وتسعين وأربعمائة يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ يقول: سمعت أبا الحُسَين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جُمَيع الغَسَّاني بِصَيْدا يقول: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي بمكة يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد السجستاني - وسُئِلَ عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابا لهم - فأملى علينا: سلام عليكم.

- ورواها بسنده الإمام العلامة أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي الشهير بابن دحية الكلبي (٥٤٦ - ٦٣٣) قال: قرأت على الثقة أبي محمد عبد الحق بن قاضي مالَقَةَ أبي مروان عبد الملك القرشي قال: كتب إلينا القاضي العدلُ أبو علي حسين بن محمد الصَّدفي قال: نا أبو الفضل بن خيرون قراءة عليه ببغداد قال: نا الحافظ الناقد أبو عبد الله محمد بن علي الصوري، عن أبي الحسين محمد بن جميع الغساني، عن أبي بكر محمد بن

عبد العزيز بن محمد بن الفضل الهاشمي، عن الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث.(١)

- ورواها بسنده المحدث المسند القاسم بن يوسف بن محمد التُّجِيبي البلنسي السبتي تـ (٧٣٠) الذي تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية، وكتب له وصية تعرف بالوصية الصغرى = في «برنامج التجيبي» قال: أخبرنا بذلك الشيخ المسند الرحالة الصدوق ناصر الدين أبو حفص عمر بن عبد المنعم الطائي الدمشقي قراءة عليه، وأنا أسمع بها، قال: أخبرنا شيخ القضاة أبو القاسم عبد الصمد بن محمد الأنصاري الحرستاني فيما قرئ عليه وأنا حاضر في الرابعة(٢) سنة تسع وستمائة قال: أخبرنا الفقيه أبو الحسن علي بن مسلم السلمي قال: أخبرنا الشيخ أبو نصر الحسين بن محمد بن أحمد بن طلَّاب قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن جميع الغساني قال: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بمكة يقول - هو محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد الله ابن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب -: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث

---

(١) كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب ١٩٧مؤسسة الريان.

(٢) أي: أحضرت في الرابعة من عمري مجلس الشيخ المحدث.

بن بشير بن شداد السجستاني بالبصرة... فذكر طرفا من الرسالة.[١]

- ورواها المحدث المسند أبو بكر بن الحسين بن عمر أبو محمد المراغي الشافعي تـ (٨١٦) في مشيخته «مشيخة أبي بكر المراغي» قال: «وسمعت منه[٢] رسالة أبي داود السجستاني وصف كتابه السنن».

- ورواها الحافظ ابن حجر (٧٧٣ - ٨٥٢) في «المعجم المفهرس» أو «تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة» قال: جزء فيه: رسالة أبي داود السجستاني في بيان شرطه في كتاب السنن ووصفه، كتبها لأهل مكة جوابا لهم عن ذلك = أخبرنا أبو هريرة ابن الذهبي إجازة، أنبأنا أبو نصر محمد بن محمد بن محمد بن عبد الله بن الشيرازي سماعا، أنبأنا الإمام شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله السُّهْرَوَرْدِي في كتابه، أنبأنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطي، أنبأنا أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون الحافظ، أنبأنا أبو عبد الله محمد بن علي الصوري الحافظ، أنبأنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن جميع الحافظ، أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد العزيز بن الفضل الهاشمي، أنبأنا أبو داود به.

---

(١) برنامج التجيبي (٩٨).
(٢) أي: من شيخه علاء الدين مغلطاي.

- ورواها جلال الدين السيوطي في «أنشاب الكُتُب في أنساب الكتب ٦٨» قال: أنبأني أبو الفضل بن المرجاني، عن أبي هريرة ابن الذهبي، أخبرنا أبو نصر بن الشيرازي، عن الإمام شهاب الدين عمر بن محمد السُهْرَوَرْدِي إجازة مكاتبة، أخبرنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطي، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون الحافظ، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن علي الصوري الحافظ، أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن جُميع الحافظ، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد العزيز بن الفضل الهاشمي، حدثنا أبو داود به.

(ح) وأنبأني الحافظ أبو الفضل بن فهد، أخبرنا أبو بكر بن الحسين المراغي سماعا، عن أبي العباس الحجَّار، عن جعفر الهمذاني، أخبرنا السلفي، أخبرنا أبو الحسن علي بن المسلم بن الفتح السلمي، أخبرنا أبو نصر الحسين بن محمد بن طلاب، أخبرنا أبو الحسين بن جميع بسنده.

وفي «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» (١/ ١١١٠) قال: أخبرني أبو الفضل بن المرجاني إجازة، عن أبي هريرة ابن الحافظ أبي عبد الله الذهبي، قال: أخبرنا أبو نصر بن الشيرازي، عن الإمام شهاب الدين عمر بن محمد السُهروردي، أخبرنا أبو الفتح

محمد بن عبد الباقي ابن البطي، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن الحسن ابن خيرون، أخبرنا أبو عبد الله محمد ابن عبد الله بن علي الصوري الحافظ، سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغساني بصيدا يقول: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث ابن عبد المطلب الهاشمي بمكة... فذكر الرسالة.

وكل أسانيد هولاء الأئمة تدور على أبي الحسين الغساني الصيداوي.

وأفادت طائفة أخرى من علماء الحديث من هذه الرسالة، واقتبسوا من فقرها، وأمدُّوا مصنفاتهم منها، بعضهم يقتبس منها فقرة دون أن ينص اسمها، كالحافظ أبي عمرو بن الصلاح في «معرفة أنواع علم الحديث» وكثير من مختصراته، كـ«إرشاد طلاب الحقائق» لأبي زكريا النووي، و«الكافي في علوم الحديث» لأبي الحسن التبريزي، و«محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» لأبي حفص سراج الدين البلقيني، وبعضهم يقتبس منها فقرة، وينص على اسمها، كالحافظ أبي الفضل علاء الدين مغلطاي في كتابيه «إصلاح كتاب ابن الصلاح» و«إكمال تهذيب الكمال»، والحافظ زين الدين ابن رجب في كتابه «شرح علل

الترمذي»، والحافظ أبي الفضل العراقي في «التقييد والإيضاح»، والحافظ أبي الفضل بن حجر في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي»، والحافظ أبي الحسن برهان الدين البقاعي في كتابه «النكت الوفية بما في شرح الألفية»، والحافظ أبي الخير شمس الدين السخاوي في كتابه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث».

بقي أن أقول:

*** روى الرسالة عن الإمام أبي داود ثلاثة من الرواة:**

الأول: أبوبكر محمد بن عبد العزيز بن محمد الهاشمي.

الثاني: أبو الحسن حمدان بن أحمد التمار.

الثالث: أبو عبد الله محمد بن أيوب.

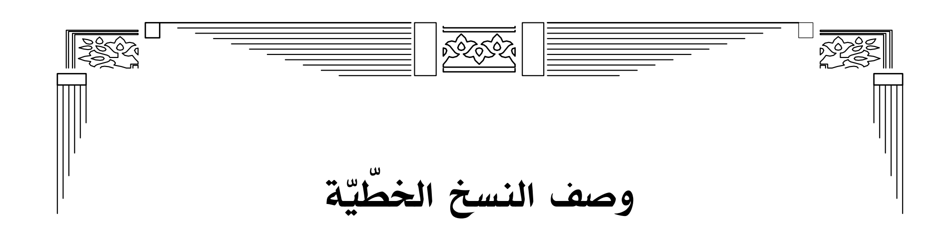
روى الأول عن الإمام أبي داود سماعا، والثاني مكاتبة، والثالث وِجادة.

ولَمَّا أَقِفْ على ترجمة واحد منهم في كتب التاريخ والتراجم التي طالتها يدي، وعدم وقوفي على تراجمهم في الحال الراهنة لا يلحقهم بالمغامير والمجاهيل، فإنه لا تلازم بين الحكم بجهالة راوٍ مَّا، وبين العجز عن الوقوف على ترجمته في وقت مَّا.

ومن التهور بمكان، والجسارة بموضع أنْ أحكم على هولاء الرواة بالجهالة، ثم أقفز إلى التشكيك في ثبوت الرسالة للإمام أبي داود.

ويغني الرسالةَ ثبوتا تداولُ العلماء لها، وروایاتهم في معاجمهم، واستمدادهم منها في مؤلفاتهم = عن اعتبار ثبوت سند معين يُروى بها، وذلك شأن كثير من مؤلفات العلماء المتداولة.





وصف النسخ الخطّيّة

وقفت على سبع نسخ لهذه الرسالة، نسختان مستقلتان، ونسختان مع كتاب «السنن» لأبي داود، ونسخة ضمن كتاب «المشيخة البغدادية» لأحمد بن محمد بن أحمد أبي طاهر السِّلَفي الأصبهاني، ونسخة ضمن كتاب «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر» للحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين أبي الفضل السيوطي، ونسخة ضمن «التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود»، وهاك وصفها:

١- نسخة المكتبة الظاهرية

في أربع ورقات، ونصُّ الرسالة في خمس صفحات، في الصفحة الواحدة ١٧ سطرا غالبا، وهي بخط الإمام الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي، بخط نسخ.

وعلى الورقة الأولى، يمين الورقة: «حسبي الله ونعم الوكيل»، وتحته: «مسموع الحافظ»، وفي يسار الورقة: «الله الحافظ»، وتحته: «الطاء علامة نسخة طغدي، عن أبي الفتح بن البطي، عن ابن خيرون، وعن أبي المعمر الأنصاري، عن ابن الطيوري

كليهما[١]، عن الصوري».

وتحته: «رسالة أبي داود السجستاني سليمان بن الأشعث ﵁ في وصف تأليفه لكتاب السنن».

رواية أبي الحسين بن جُمَيع، عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عنه.

وعن أبي عبد الله محمد بن علي الصوري الحافظ.

رواية أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان.

عن أبي الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون، عن الصوري.

إجازة لعبد الغني بن عبد الواحد بن علي المقدسي إن لم يكن سماعا من أبي الفتح».

وتحته: «وقف الحافظ عبد الغني ﵀».

وتحته: «قرأت هذه الرسالة على الشيخ الرُحْلَةِ قاضي القضاة نظام الدين بن مفلح الحنبلي بإجازته عن الحافظ أبي بكر بن المُحِبِّ بسنده، أخبرها[٢] فسمعها القاضي صدر الدين ابن

---

(١) يعني ابنَ خيرون وابن الطيوري، فطغدي يروي عن أبي الفتح، عن ابن خيرون، عن الصوري، ويروي أبو الفتح أيضا عن أبي المعمر الأنصاري، عن ابن الطيوري، عن الصوري.

(٢) كذا في المخطوطة. والجادة: أخبرنا بها.

القاضي علاء الدين بن مفلح، والشيخ زين الدين عمر بن محمد بن الشرابي، وعبد الكريم بن عبد الرحيم الطيب بسماوى. وصحَّ ذلك وثبت، وأجاز أن يُروى عنه جميعُ ما يجوز له وعنه روايته بشرطه عند أهله. وكتب يوسف بن حسن بن عبد الهادي».

وفي الصفحة الأخيرة تقييد سماعات، أولها منقول من أصل النسخة: «أخبرنا الشيخ أبو الفضل بن خيرون: أبنا أبو عبد الله الصوري: سمعت إسناد هذه الرسالة وأسطُرًا منها من لفظ الشيخ أبي الحسين بن جُميع، ثم قرأها علينا أبو المُوَفَّق محمد بن محمد النيسابوري وأنا أسمع، وذلك بِصَيْدَا في داره سنة أربعمائة.

وأخبرنا الشيخ أبو الفضل: وجَدْتُّ بخط أبي الحسن بن الفرات: قال: أنا أبو عمر بن حيوة قال: أنا أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد: سمعت كتاب السنن من أبي داود ستَّ مرار، بَقِيَتْ من المَرَّةِ السادسة بَقِيَّةٌ لم يُتمّه بالبصرة سنة إحدى وثلاثين، وثلاث، وأربع، وخمس وسبعين ومائتين[1]، وفيها مات. وقال لنا ابن العبد: كتاب أبي داود ستة آلاف حديث، منها أربعة آلاف أصل،

---

(١) يعني سنوات ٢٣١ و ٢٧٣ و ٢٧٤ و ٢٧٥، ويتم عدد السماعات بتكرار السماع في السنة الواحدة أكثر من مرة.

وألفين مكرر[١]. والبصري يزيد على البغدادي[٢] ستمائة حديث ونيفًا وستين حديثًا، وألفَ كلمة وَنَيفً[٣][٤] إلى.

آخرها. والحمد لله رب العالمين. وصلى الله على رسوله سيدنا محمد وآله وسلم تسليما، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وتحتها: «الحمد لله سمعها من لفظي عن النظام، عن ابن المحب = ولدي عبد الله، وأمُّه جوهرة بنت عبد الله، وولدي بدر الدين، وأمُّه بُلبل بنت عبد الله، وبعضها فاطمة بنت الحاج أحمد سويد. وصح ذلك يوم الأربعاء ثامن شهر جمادى الأولى سنة تسع وتسعين وثمانمائة. وأجزتُ لهم أن يَرْوُوها عني وجميعَ ما يجوز لي وعني روايته بشرطه. وكتب يوسف بن عبد الهادي».

---

(١) الجادة وألفان مكرران.

(٢) روى عن أبي داود كتابه السنن رواة كثيرون، منهم أحمد بن علي بن الحسن أبو عمرو البصري، وأحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن أبو الطيب البغدادي، فلعل المقصود بالبصري هو الأول، والمقصود بالبغدادي هو الثاني.

(٣) كتب فوق: (أخبرنا الشيخ) رمز: ط لا، وفوق: (ونيف) رمز: إلى. والمعنى أن هذه الزيادة التي بين: (لا وإلى) ليست في نسخة طغدي عن أبي الفتح، و إنما هي في نسخة الحافظ عبد الغني عن أبي الفتح.

(٤) لم يُعهد لدى المحدثين تعداد كلمات الأحاديث، فلعل المقصود بالألف والنيف كلمات الإمام أبي داود في نقد الرواة والأحاديث وما أشبه ذلك.

وفي هامش الورقة: «بلغ السماع من أوله على الشيخ أبي عبد الله، وأبي نصر محمد بن محمد بن محمد بن هبة الله بن الشيرازي، بإجازته من أبي عبد الله عمر بن محمد بن عبد الله السُّهْرَوَرْدي بسماعه من أبي الفتح ابن البطِّيِّ بقراءة والدي أبي محمد عبد الله بن أحمد بن المحب - كتبه محمد، وهذا خطه -، والشيخ فخر الدين عثمان بن يوسف النويري، والصارم محمد بن علي بن عمر الكناني، وأحمد بن إبراهيم بن علي بن بُغا بن الملقن، يوم السبت خامس عشر شوال سنة سبع عشرة وسبعمائة، بالمِزَّة بمسجد العامود». ورمزت لها بـ (ظ).

٢- نسخة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وكانت في مكتبة خير الدين الزركلي ضمن مجموع، ثم آلت إلى عمادة شؤون المكتبات - المكتبة المركزية - قسم المخطوطات، برقم (**٨٣٤٣**)، وهي في ورقتين، بخط التعليق غير المنقوط، في الصفحة الواحدة **٢١** - **٢٢** سطرًا، في كل سطر **١٧** كلمة تقريبًا. نُسِخَتْ هذه النسخة سنة **٨٩٠**، والمجموع بخط ابن الشِّحنة المؤرِّخ الفقيه الحنفي الحلبي محمد بن محمد.

ورمزت لها بـ (م).

٣- نسخة مكتبة جامعة برنستون

مجموعة يهودا بأمريكا برقم (**٤٩٩٩**) [الورقة **٢٢٢**ب - **٢٢٣**أ]، ومع الرسالة «السُّنَن» لأبي داود برواية ابن داسه، و«المراسيل» لأبي داود، و«تسمية شيوخ أبي داود» للحسين بن محمد بن أحمد الحافظ أبي علي الغَسَّاني الجيَّاني. وهي في ورقة واحدة، بخط مغربيّ، في الصفحة الأولى **٤٠** سطرًا، وفي الصفحة الأخيرة **٢٣** سطرًا، في كل سطر **١٨** كلمة تقريبًا. وناسخ «السنن» هو سليمان بن داود بن يوسف بن علي بن محمد الأسلمي ثم الألشي، المعروف بابن قرتبيب، نسخه في رمضان سنة تسع وثمانين وخمس مائة. فلعله نسخ الرسالة أيضا في نحو هذا التاريخ. ورمزت لها بـ (ر).

٤- نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية

وهي مع النصف الأول من «السُّنَن» لأبي داود، وهي في ورقتين ونصف، في الصفحة الواحدة **٢٥** سطرًا، في كل سطر **١٢** كلمة تقريبًا بخط النسخ، غير معروفة الناسخ وتاريخ النسخ، وفي آخرها قراءات وسماعات لها، منقولة من أصلها.

قال صاحب أصل هذه النسخة التي معنا : «نقلت هذه الرسالة[١] من خطِّ الحافظ علاء الدين مُغُلْطَاي بالمدينة المشرَّفة سنة اثنتي عشرة وثمانمائة، وكتب أنه كتبها يوم الإثنين عاشر رمضان سنة اثنتي عشرة وسبعمائة. والحمد لله وحده».

[أول سماع للرسالة سمعها الحافظ مغلطاي على شيخه أمين الدين عبد المحسن]

ورأيت بخطه[٢] - رَحِمَهُ اللهُ -: أبنا بجميع هذه الرسالة أمين الدين عبد المحسن بن الصابوني قراءة عليه وأنا أسمع، في شهر رمضان سنة ثماني وعشرين وسبعمائة بجامع عمرو قال: أنا جدي لأمي أبو حامد ابن الصابوني قال: أنا ابن الحَرَستاني قال: أنا أبو الحسن علي بن المسلم بن الفتح السُّلَمي الفقيه بدمشق يقول: سمعت أبا نصر الحسين بن محمد بن طَلَّاب القرشي يقول: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن جُميع الغَسَّانِيَّ بصيدَا يقول: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن

(١) القائل: «نقلت هذه الرسالة» هو صاحب أصل هذه النسخة، وهو أبو الفتح المراغي، فنسخة مغلطاي أصل، والتي نسخ أبو الفتح منها فرع لنسخة مغلطاي، أصل لنسختنا، وكلا الأصل والفرع غير معروف اليوم، والتي معنا فرع ثان للفرع الأول.

(٢) أي: بخط الحافظ مغلطاي.

الحارث بن عبد المطلب بمكة يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن بَشِير بن شَدَّاد السجستاني بالبصرة - وسُئِلَ عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابًا لهم - فأملى علينا، فذكر الرسالة.

قال: وقد سمعت[١] أبا الفضل بن طاهر المقدسي الحافظ بِهَمَذَان في «كتاب اليواقيت»[٢] من تأليفه يقول: قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة، فذكر كلامًا ذكره[٣] في «مقدمة معالم السنن». والله تعالى أعلم.

[سماع ثان سمعها أبو بكر بن الحسين وغيره على الحافظ مغلطاي]

«الحمد لله. سمع هذه الرسالة من لفظ الحافظ علاء الدين مغلطاي = جماعةٌ، منهم أبو بكر بن حسين بن عمر المَراغيُّ، وكتب السَّماع، ومن خطه نقلت[٤]، وذلك في صفر سنة أربع وخمسين وسبعمائة. كتبه

(١) القائل: «وقد سمعت أبا الفضل بن طاهر» هو - فيما يظهر - أبو الحسن علي بن المسلم.
(٢) واسمه: اليواقيت المخرج على الاتفاق والتفرد.
(٣) فاعل «ذكره» هو أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي. ذكر كلمات من رسالة أبي داود في مقدمة معالم السنن شرح سنن أبي داود.
(٤) القائل: «ومن خطه نقلت» هو أبو الفتح بن أبي بكر، ولد كاتب السماع أبي بكر بن حسين.

أبو الفتح بن أبي بكر بن الحسين المراغي الأصل المدني. والحمد لله وحده».

[سماع ثالث لأسرة أبي بكر بن الحسين وغيرها عليه بحق سماعه من لفظ الحافظ مغلطاي]

«الحمد لله وحده. سمع رسالة الإمام أبي داود إلى أهل مكة على سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى الإمام العلامة مفتي المسلمين شيخ المدرسين زين الدين أبي بكر بن الحسين المراغي الشافعي أثابه الله، وأحسن مآبه، بسماعه لها من لفظ الشيخ الإمام الحافظ علاء الدين مغلطاي بسنده = أبو الفضل محمد، وأبو الفرج محمد ابنا المُسْمِع، ووالدتهما أم محمد رُقَيَّةُ بنت الفقيه شمس الدين محمد بن تقي الكازروني، وولدا أخيها الفقيه محيي الدين يحيى: أحمدُ، وعليٌّ، وأبو عبد الله الحسين وأبو الرضا محمدٌ ولدا جمال الدين ابن المُسْمِع، وفتاته حرير بنت عبد الله الحبشية، وصحَّ ذلك وثبت في عشيَّة يوم الخميس سابع شهر الله المحرم مفتتح سنة اثنتي عشرة وثمانمائة، بمنزل المُسْمِع من المدينة الشريفة غربي المسجد الشريف، بقراءة الفقير أبي الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين الصوفي - وذا خطُّه -، وأجاز لهم ما يجوز له وعنه روايته. الحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا دائمًا أبدًا».

[سماع رابع على أبي بكر بن الحسين أيضا]

وقرأتها أيضًا[١] على سيدي والدي مفتي المسلمين شيخ المدرسين زين الدين أبي بكر بن الحسين المراغي نزيل الحرم النبوي، ختم الله له بالحسنى، بسماعه لها من لفظ الشيخ الحافظ علاء الدين مغلطاي - كما هو منقول بمقلوبه[٢] بسنده - فسمعها السيد الشريف العالم رضي الدين أبو حامد ابن الشيخ العلامة تقي الدين عبد الرحمن بن أبي الخير الحسني الفاسي المكي، والشيخ الصالح صالح بن محمد الزَّواوي المغربي، والفقيه شهاب الدين أحمد بن عبد الرحيم بن إسماعيل الراشديُّ المصريُّ، وأحمد بن العلامة رضي الدين أبي حامد المطري، والشيخ المقرئ نور الدين علي بن عمر بن محمد بن قَنان الرَّسْعَنِيُّ، وولداه عمر ومحمد، والفقيه محمد بن محمد بن أبي البركات الخطيب، والده المُداوِيُّ، وصح ذلك وثبت في يوم الأربعاء، ثاني شهر ربيع الآخر سنة اثنتي عشرة وثمانمائة بالروضة الشريفة، وأجاز.

قال ذلك وكتبه: الفقير أبو الفتح محمد بن أبي بكر بن الحسين، عفا الله عنه. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم.

---

(١) القائل: «وقرأتها أيضا» هو أبو الفتح محمد بن أبي بكر.

(٢) أي: بمقلوب الورقة. يعني أنَّ سند الحافظ علاء الدين مغلطاي مكتوب في الوجه الآخر للورقة.

وسمع معهم أيضًا الشيخ موسى بن يوسف بن أحمد الطرابلسي المغربي، وآخرون. كتبه أبو الفتح بن أبي بكر بن الحسين. انتهى».

«نُقِلَ[(١)] من خطِّ أبي الفتح المراغي كما وُجد، وقابلتُه على خطه وصححته. والحمد لله وحده.

أنا بها شيخنا الإمام صفي الدين أحمد بن محمد المدني - قُدِّسَ سِرُّه - إجازة، عن الشمس محمد الرَّمْلِيِّ، عن القاضي زكريا، عن أبي الفتح المراغي، عن والده، بسنده. والحمد لله وحده».

وتوضيح نَسْخِ نُسَخِ الرسالة والسماعات التي عليها كما يلي:

أولًا: نَسَخَ الرسالةَ الحافظُ مغلطاي سنة **٧١٢**، ثم سمعها على شيخه أمينِ الدين وقيَّد السماع على نسخته سنة **٧٢٨**، ثم سمع الرسالة على الحافظ مغلطاي جماعة، منهم أبو بكر المراغي، وكتب السماع على نسخة الحافظ مغلطاي سنة **٧٥٤**.

ثانيًا: ثم نسخ الرسالة أبو الفتح بن أبي بكر المراغي بالمدينة النبوية المشرفة سنة **٨١٢**، ونسخ معها سماعَ والده أبي بكر المؤرَّخ بسنة **٧٥٤**، ثم سمعها على والده في شهر الله المحرم سنة **٨١٢**، ثم سمعها أيضًا على والده في نفس السنة شهر ربيع الآخر سنة **٨١٢**.

---

(١) القائل: «نُقِلَ» هو ناسخ النسخة التي معنا، وهو غير معروف.

ونسخة أبي الفتح المراغي، ونسخة شيخ والده الحافظ مغلطاي غير معروفتين اليوم.

ثالثًا: ثم نسخ ناسخ مجهول «سنن أبي داود»، و«الرسالة» من نسخة أبي الفتح المراغي، وهذه النسخة هي التي معنا اليوم. ورمزت لها بـ (س).

٥- نسخة ضمن «المشيخة البغدادية»:

أدخلها أحمد بن محمد بن أحمد أبو طاهر السِّلفي الأصبهاني في معجم شيوخه البغداديين ضمن الجزء الثلاثين من المعجم، وهي في ثلاث ورقات تقريبًا، في كل صفحة **٢٠** سطرا تقريبًا، في كل سطر **١٥** - **١٧** كلمة تقريبًا، والمشيخة كلها بخطِّ التعليق.

نُسخت في رجب سنة تسع وستمائة بحرَّان، نسخها إبراهيم بن عثمان بن عيسى بن دِرباس الماراني - عفا الله عنه - من نسخة الشيخ حمَّاد الحرَّاني بخطه ووقفِه وسماعه من أبي طاهر السِّلَفِيِّ - رحمه الله -، ثم سُمِعَ على الناسخ إبراهيم بن عثمان في شعبان سنة تسع وستمائة بحرَّان.

وذكر الناسخ أنَّه علَّقَ هذه النسخة بسبب إجازة أبي طاهر السِّلَفِيِّ له كتابةً من الإسكندرية في ربيع الآخر سنة أربع وسبعين وخمسمائة، فنَسَخَ المشيخة، ثم نقل إليها الإجازة الكتابية المتقدمة على نَسْخِ المشيخة. ورمزت لها بـ (غ).

٦- نسخة ضمن «البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر»:

أدخلها عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين أبو الفضل السيوطي في شرحه لألفيته في علوم الحديث، أثناء بحث الحديث الحسن.

و«البحر» في مكتبة عارف حكمت بالمدينة النبوية، ورسالة أبي داود في صفحة ونصفي صفحتين، في الصفحة **٣٣** سطرًا تقريبًا، وفي نصف الصفحة الأولى **٢٢** سطرًا، وفي نصف الصفحة الثانية **١٧** سطرًا، في كل سطر **١٥ - ١٧** كلمة تقريبًا، بخط النسخ، بخط خير الدين النموني في سنة **١٢٢٣**. ورمزت لها بـ (ي).

٧- نسخة ضمن «التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود»:

أدخلها الإمام المحدث أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين ولي الدين العراقي في شرحه.

وتقع الرسالة في ورقتين وأسطر، الصفحة الأولى في **٢١** سطرا، والثانية في **١٨** سطرا، في كل سطر **١٩** كلمة تقريبا، وهي بخط النسخ، بخط عبد الله بن ربيع بن سليمان الشوبكي سنة إحدى وعشرين وثمان مائة. نسخه من نسخة المؤلف، وقرأه عليه. كتب بعض الرسالة في الأصل، ثم كتب معظمها في ورقتين مستقلتين، ثم رجع وكتب بقيتها في الأصل. يسقط بعض الكلمات، ويصحف في بعض آخر قليل. ورمزت لها بـ (ت).





منهج تحرير نص الرسالة، وشرحها

حررت نصَّ الرسالة على هذه النسخ السبع، واتخذت نسخة المكتبة الظاهرية أصلا، ثم عارضتها بالنسخ الأخرى، فأثبت فروق النسخ في الهامش.

وإذا وجدت الصواب أو شبيهه في النسخ الأخرى أثبت الصواب في النص، وأنزلت ما في النسخة الظاهرية في الهامش، ووضعت علامة السقوط، وعلامة التضبيب على بعض العبارات التي تستلزمها، واستعملت بعض الرموز التي استعملها المحدثون كـ «صـ» فوق بعض الكلمات المختلَّة أيًّا كان الخلل.

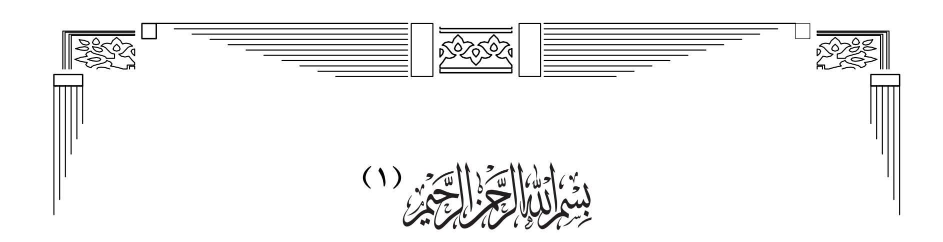
فلما استقامت الرسالة وتحرر نصها جردتها من الهوامش، ثم شرحتها خدمة لها مرة أخرى.

وكان شرحي مستمدا من كتب علوم الحديث، ومن كتب الرجال والتراجم، فكانت مادَّة الشرح من هذه الكتب نصا واستنباطا، وأصحابها أولى مَنْ يشرح، وأقدر مَنْ يبين مضامين الرسالة. وقد أضيف إلى ذلك بعض ما قدحه زناد فكري، وأنضجَه ترداد تأملي.





النص المحقق



بسم الله الرحمن الرحيم (١)

ولا حول ولا قُوَّة إِلَّا بالله العليِّ العظيم

---

(١) هذه بداية نسخة الظاهرية.
وبداية نسخة (م) بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. هذه رسالة كتبها الإمام أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد السجستاني إلى أهل مكة جوابا لهم: سلام عليكم.
وبداية نسخة (ر) بسم الله الرحمن الرحيم. صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. رسالة أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني.
رواها أبو جعفر أحمد بن عيسى بن ماهان الهَمَذاني قال: ني حامد بن أبي بشر أبو العباس قال: أملى علي أبو عبد الله محمد بن أيوب من كتاب أبي داود بخط يده رحمه الله.
قال أحمد: وني حمدان بن أحمد أبو الحسن التَّمَّار قال: كتب إليه أبو داود وهو بمكة. يزيد كلام بعضهم على بعض: سلام عليكم.
وبداية نسخة (س) بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم. كتب أبو داود - رحمه الله تعالى - إلى أهل مكة: أما بعد، عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها.
وبداية نسخة (غ) رسالة أبي داود السجستاني إلى أهل مكة وغيرها في وصف كتابه لتأليف السنن.
قال: سمعت الشيخ أبا الحسين الطيوري قراءة عليه وأنا أسمع من أوَّل الرسالة إلى آخر اعتقاد الشافعي بقراءة أبي نصر الأصبهاني =

= في جُمادى الأولى سنة أربع وتسعين وأربعمائة، وسمعت الاعتقاد فقط ثانيا بقراءة أبي نصر المُؤْتمَن بن أحمد السَّاجي في جُمادى الأولى سنة خمس وتسعين وأربعمائة يقول: سمعت أبا عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ يقول: سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جُمَيع الغَسَّاني بِصَيْدا يقول: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي بمكة يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد السجستاني - وسُئِلَ عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابا لهم - فأملى علينا: سلام عليكم.

وبداية نسخة (ي) فائدة: رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه مشهورةٌ، لكنها عزيزة الوجود، فلنسقها هنا؛ لتستفاد. أخبرني أبو الفضل بن المرجاني إجازة، عن أبي هريرة ابن الحافظ أبي عبد اللَّه الذهبي، قال: أخبرنا أبو نصر بن الشيرازي، عن الإمام شهاب الدين عمر بن محمد السهروردي، أخبرنا أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطي، أخبرنا أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون، أخبرنا أبو عبد اللَّه محمد بن عبد الله بن علي الصوري الحافظ، سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغساني بصيدا يقول: سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد اللَّه بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي بمكة يقول: سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بالبصرة - وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابًا لهم فأملى علينا -: سلام عليكم.

وبداية نسخة (ت) وقال أبو بكر محمد بن عبد العزيز: سمعت أبا داود بالبصرة - وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابا لهم - فأملى علينا: أمَّا بعد؛ عافانا الله وإياكم، فإنكم سألتم.

أَخبرنا الشيخ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان المعروف بابن البَطِّيِّ - إِجازَةً إن لم أكن سمعته منه - قال: أبنا الشيخ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون المعدَّل قراءةً عليه وأنا حاضر أسمع، قيل له: أقرأتَ على أبي عبد الله محمد بن عليّ بن عبد الله الصُّورِيِّ الحافظ، قال: سمعتُ أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جُمَيع الغَسَّاني بِصَيدَا فأقرَّ به، قال: سمعتُ أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي بمكةَ يقول: سمعتُ أبا داودَ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد السِّجِسْتانِي - وسُئِلَ عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جوابًا لهم - فأملى علينا:

سلام عليكم، فإنِّي أحمد إليكم الله[1] الَّذي لا إله إلَّا هو، وأسأله أَن يُصلِّيَ على محمدٍ عبده ورسوله ﷺ[2] كلما ذُكِرَ.

أمَّا بعد؛ عافانا[3] الله وإيَّاكم عافيةً لا مكروه معها، ولا عقاب بعدها[4]، فإنكم سألتم[5] أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب

(١) في (م) أحمد الله إليكم.
(٢) في (م) و(غ) وسلم تسليما، وفي (ر) صلى الله عليه كثيرا.
(٣) في (ي) عافانا الله تعالى.
(٤) في (س) بعدها برحمته.
(٥) في (ي) سألتموني.

السُّنَنِ، أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟ ووقفتُ[(١)] على جميع ما ذكرتم.

فاعلموا[(٢)] أنَّه كذلك كله، إلَّا أن يكون قد رُوي من وجهَيْن صحيحَين، فأحدهما[(٣)] أَقْوَم[(٤)] إسنادًا، والآخر صاحبُه أقْدَمُ في الحفظ، فربما كتبتُ ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرةَ أحاديث.

ولم أكتب في الباب إلَّا حديثًا أو حديثَين، وإن كان في الباب أحاديثُ صحاحٌ، فإنَّه[(٥)] يكثر، وإنَّما[(٦)] أردتُ قرب منفعته.

وإذا[(٧)] أعدتُّ الحديث في الباب من وجهَين وثلاثةٍ. . فإنَّما هو من زيادة كلام فيه، وربَّما[(٨)] تكون فيه كلمة زائدة[(٩)] عَلى الأَحادِيثِ.

وربَّما اختصرتُ الحديث الطويل؛ لأنِّي لو كتبتُه بطوله لم يعلم[(١٠)] بعضُ مَن سمعه[(١١)]، ولا يَفهم[(١٢)] موضع الفقه منه[(١٣)]،

---

(١) في (س) فقد وقفت.
(٢) في (ر) و(س) واعلموا.
(٣) في (م) و(غ) أحدهما، و في (ر) و(س) و(ي) و(ت) وأحدهما.
(٤) في (ر) و(س) أقدم، وفي (ي) أقوى.
(٥) في (ظ) وإنه. وعليها علامة تضبيب.
(٦) في (م) فإنَّما.
(٧) في (ر) فإذا.
(٨) في (ظ) و(غ) و(م) و(ي) و(ت) وربما فيه كلمة.
(٩) في (ظ) و(غ) زيادة.
(١٠) في (س) يفهمه.
(١١) في (ر) يسمعه.
(١٢) في (ي) فلا يعلم.
(١٣) في (ر) و(س) فيه.

فاختصرتُه لذلك.

وأمَّا المراسيل[١] فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها[٢] فيما مضى، مثل سفيان الثَّوريِّ، ومالكِ بن أنسٍ، والأوزاعيِّ، حتَّى جاء الشَّافعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فتكلَّم فيها[٣]، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره، رضوان الله عليهم[٤].

فإذا لم يكن[٥] مسندٌ ضدَّ المراسيل، ولم يوجد المسندُ .. فالمراسيلُ يُحْتَجُّ بها[٦]، وليس هي[٧] مثل المتَّصل في القوة.

وليس[٨] في كتاب السُّنَنِ الَّذي صنَّفتُه عن رجل متروك الحديث شيء.

---

(١) في (ر) المراسل. وهي هكذا في (ر) في كل موضع تأتي فيه كلمة (المراسيل)، وفي (ت) المرسل.
(٢) في (م) و(س) و(غ) و(ي) كان يحتج بها العلماء، و في (ظ) و(ت) كان يحتج به العلماء، وفوق (به) ضبة.
(٣) في (ظ) و(س) و(ي) و(ت) فيه، و في (ر) في ذلك.
(٤) في (س) رَحِمَهُمُ اللَّهُ.
(٥) في (ر) قال أبو داود: وإذا لم يكن، وفي (س) قال أبو داود: وإذا لم يك.
(٦) في (ظ) و(م) و(غ) به.
(٧) في (ظ) و(م) و(س) و(غ) هو، وفي (ي) و(ت) فالمرسل يحتج به، وليس هو.
(٨) في (ر) قال أبو داود: وليس.

وإذا كان فيه حديثٌ منكر . . بَيَّنتُ[١] أنه مُنكر، وليس على نحوه في الباب غيرُه.

وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا كتابِ[٢] وكيع، إلَّا الشَّيءُ اليسير، وعامَّته في كتابِ[٣] هؤلاء مراسيل.

وفي كتاب السُّنَنِ من موطأ مالك بن أنس شيءٌ صالح، وكذلك من[٤] مصنفات حَمَّاد بن سَلمَة، وعبد الرَّزَّاق.

وليس ثلث هذه الكتب - مما أحسبه[٥] - في كتب جميعهم. أعني: مصنفات مالك بن أنس، وحَمَّاد بنِ سَلمَة، وعبد الرَّزَّاق.

وقد[٦] ألَّفته نَسَقًا على ما وقع عندي، فإن ذُكِر لك عن النبي ﷺ سُنَّةٌ ليس فيما[٧] خرَّجتُه . . فاعلم أنه حديثٌ واهٍ[٨]، إلَّا أن يكون في كتابِي من طريق آخر، فإنِّي لم أخرِّج الطُّرق؛ لأنَّه يكثر على المتعلم[٩].

---

(١) في (م) و(ر) و(س) و(ي) و(ت) بينته.
(٢) في (م) و(ر) و(س) في كتاب.
(٣) في (ر) كتب
(٤) في (ر) في.
(٥) في (ر) ثلث هذه الأحاديث فيما أحسب، وفي (س) ثلث هذه الكتب فيما أحسب.
(٦) في (ر) و(س) قال أبو داود: وقد.
(٧) في (س) مما.
(٨) في (غ) واهي.
(٩) انظر ص٤٤.

ولا أعرف[١] أحدًا جمع على الاستِقْصاء غيري[٢]. وَكانَ الحسن بن عليٍّ الخَلَّالُ قد جمع منه قدرَ تسعِمائةِ حديثٍ.

وذُكِرَ أن ابن المبارك قال[٣]: السُّنَن عن النبي ﷺ نحوُ تسعِمائة حديث، فقيل له: إنَّ أَبا يوسف قال: هي ألف ومائة! قال ابن المبارك: أبو يوسف[٤] يأخذ بتلك الهنات من هُنا وهنا[٥] نحوِ الأحاديث الضعيفة.

وما كان في كتابي من حديث فيه وَهْنٌ[٦] شديد فقد بيَّنتُه، ومنه ما لا يصحُّ سنده[٧]، وما[٨] لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصحُّ من بعض.

وهذا[٩] لو وضعه غيري لقلتُ[١٠] أنا فيه أكثرَ.

---

(١) في (م) و(س) و(غ) أعلم.
(٢) في (ر) غيري. ونسأل الله المغفرة، وفي (س) وأسأل الله تعالى المغفرة.
(٣) في (ر) و(س) قال أبو داود: وذكروا عن ابن المبارك أنَّه قال.
(٤) في (ر) فقال ابن المبارك رحمه الله، وفي (س) فقال ابن المبارك: إنَّ أبا يوسف.
(٥) في (م) ومن هنا، وفي (ر) من ها هنا ومن ها هنا. يعني الأحاديث، وفي (س) من هنا ومن هنا. يعني الأحاديث، وفي (ت) من هنا ومن هنا نحو الأحاديث.
(٦) في (ر) أحاديث فيه وَهْي، وفي (س) من حديث فيه وهي.
(٧) في (ر) و(س) مسندا.
(٨) في (ظ) و(م) و(غ) ما.
(٩) في (ر) قال أبو داود: وهذا.
(١٠) في (م) و(س) و(غ) قلت.

وهو كتاب لا يَرِدُ(١) عليك سنةٌ عن النَّبي ﷺ بإسناد صالح إلَّا وهو فيه، إلَّا أن يكون كلامٌ(٢) استُخرِج من الحديث، ولا يكاد يكون هذا.

ولا أعلم شيئًا بعد القُرآن ألزمَ للنَّاس أن يتعلموا مِن هذا الكتاب(٣)، وَلا يضرُّ رجلًا ألّا يكتب من العلم - بعد ما يكتبُ هذه الكتب(٤) - شيئًا. وإذا نظر فيه وتدبَّره(٥) وتفهَّمه . . حينئذٍ يعلم مقداره.

وأما هذه المسائل - مسائل الثَّوريِّ، ومالكٍ، والشَّافِعِيِّ - فهذه الأحاديث أُصُولها.

ويُعْجِبُنِي(٦) أن يكتبَ الرَّجلُ مع هذه الكتبِ مِن رَأي أصحاب النَّبِيِّ(٧) ﷺ، ويَكتُبَ أيضًا مثل «جامِعِ سفيانَ الثَّورِيِّ»؛ فإنَّه أحسَنُ ما وضع النَّاس(٨) من الجوامِع.

---

(١) في (ر) ترد، وفي (س) لا ترد سنة عن النبي، وفي (ي) و(ت) لا ترد عليك سنة عن.
(٢) في (س) كلاما.
(٣) في (ر) يتعلموا إلّا هذا الكتاب، وفي (س) أن يتعلموه إلَّا هذا الكتاب.
(٤) في (م) فوق (هذه) ضبة، وفوق (الكتب) ضبة، و في (ر) من العلم شيئا بعد أن يكتب هذه الكتب. وإذا.
(٥) في (ر) وتدبره وتبينه وتفهمه، وفي (س) وإذا نظره وتدبره.
(٦) في (ر) وإنَّما هذه المسائل، أعني مسائل مالك و الثوري والشافعي إنَّما هذه الأحاديث أصلها. قال: ويعجبني، وفي (س) وإنَّما هذه. . . أصولها. ويعجبني.
(٧) في (ي) أصحاب رسول الله.
(٨) في (ر) للناس، وفي (س) مما جمع الناس.

والأحاديث الَّتي وضعتُها في كتاب السُّنَن أكثرُها مشاهير - وهي[1] عند كلِّ مَن كتب شيئًا مِن الحديث[2] - إلَّا أنَّ تمييزها لا يقدر عليه كل النَّاس. والفخر بها أَنَّها[3] مشاهير؛ فإنَّه لا يُحْتَجُّ بحديث غريب ولو كان من رواية[1] مالك، ويحيى بنِ سعيد، والثقاتِ مِن أئمَّةِ العلم.

ولو احتجَّ رجل بحديث غريب . . وجدتَّ مَن يطعن فيه، ولا يَحْتَجُّ بالحديث الَّذِي قد احْتَجَّ به؛ إذ كان الحديث غريبًا شاذًّا.

فأما الحديث المشهور المتَّصِلُ الصَّحيح . . فليس يقدر أن يَرُدَّهُ عليك أحد.

وقال إبراهيم[2] النَّخعيُّ: كانوا يَكرهون الغريب . . . .

---

(١) في (ظ) و(م) و(غ) و(ي) و(ت) وهو. (٢) في (ي) الأحاديث.

(٣) في (ر) وهذه الأحاديث التي في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئا من الحديث، ولكن تميزها لا يقدر عليه كل إنسان، وفخر لها أنها، وفي (س) وهذه الأحاديث... ولكن تمييزها... وفخرها أنَّها.

(١) في (ظ) راوية.

(٢) في (ر) ولا يحتج بحديث غريب ولو رواه مالك ويحيى القطان وغيرهما من الثقات. ولو أنَّ رجلا احتج بحديث غريب وجاء من يطعن عليه يُرد الحديث الذي احتج به؛ لأنَّه غريب شاذ لا يعرف. ولا يقدر أحد أن يرد عليك حديثا مشهورا متصلا صحيحا. قد قال إبراهيم، وفي (س) ولا يحتج بحديث... ويحيى بن سعيد وغيرهما... وجد من يطعن عليه فيه، ويرد الحديث الذي يحتج به؛ لأنَّه حديث غريب... وقد =

من الحديث[1].

وقال يزيد بن أبي حَبيب: إذا سمعتَ الحديث فانشده كما تَنشد الضَّالة، فإن عُرف، وإلَّا فدَعْه.

وإن من الأحاديث في كتابي[2] «السُّنَن» ما ليس بمُتَّصل، وهو مرسَل ومدَلَّس، إذا لم توجد الصِّحاح عند عامَّة أهل الحديث[3] . . على معنى أنه مُتَّصل، وهو مثل الحسن عن جابر، والحسن عن أبي هريرة، والحَكَم عن مِقسم[4]، وسَماع الحكم عن مقسم أربعةُ أحاديث.

= قال إبراهيم، وفي (م) بالحديث الذي أخذ به.
قلت: ونقل الإمام عمر بن الحسن بن علي أبو الخطاب الشهير بابن دحية الكلبي عن رسالة أبي داود بلفظ: ولو أنَّ رجلا احتجَّ بحديث غريب، وجاء من يطعن عليه فيه تُرك الحديث الذي يحتج به؛ لأنَّه غريب لا يُعرف، ولا يقدر أحد أن يَرد عليك حديثا مشهورا متصلا صحيحا. [كتاب أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب ١٩٨ ط. مؤسسة الريان].

(١) في (ر) و(س) غريب الحديث.

(٢) في (م) و(ي) كتاب، و في (ر) وفي كتابي هذا ما ليس، وفي (س) وفي كتابي هذا من الأحاديث ما ليس.

(٣) في (س) مدلس إذا لم نجد الصحاح. وعند العامة من أهل الحديث. . . وفي (ظ) مدلس. يعني وهو إذا.

(٤) عليها ضبة في (ظ) وكتب في الهامش (خ ط: عن ابن عباس، وليس بمتصل) ومعنى ذلك أنَّ هذه الزيادة ليست في نسخة الحافظ عبد الغني، وإنَّما هي في نسخة طغدي. وفي (ر) والحكم عن مقسم أربعة أحاديث، وفي (س) وهو مثل الحسن عن جابر، والحسن عن أبي =

وأمَّا أبو إسحاق عن الحارث عن عليّ . . فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلَّا أربعة[١] أحاديث، ليس فيها مسندٌ واحد[٢]، وأمَّا في كتاب السُّنَن مِن هذا النَّحو فقليل[١]، ولعَلَّ ليس للحارث الأعْوَر في كتاب السُّنَن إلَّا حديثٌ واحد، فإنَّما كتبتُه بأَخَرَةٍ[٢].

وربما كان في الحديث ما يتبيَّن صحةُ الحديث به، إذا كان يخفى

= هريرة، والحكم عن مقسم عن ابن عباس. والحسن عن أبي هريرة وجابر ليس بمتصل. والحكم عن مقسم عن ابن عباس إنَّما هو أربعة أحاديث، وفي (ي) و(ت) والحكم عن مقسم عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم.

(١) في (ظ) أربع.

(٢) في (م) أربعة أحاديث ليس فيها مسندة واحد، و في (ر) وكذلك أبو إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه. ولم يسمع أبو إسحاق من الحارث شيئا إلّا أربعة أحاديث ليس منها شيء مسند، و في (س) وكذلك أبو إسحاق عن الحارث عن علي، لم يسمع أبو إسحاق من الحارث عن علي إلّا أربعة أحاديث، ليس فيها شيء مسند.

(١) في (م) وأما كتاب السنن في هذا فقليل. وفوق (في) ضبة، و في (ر) وفي كتابي هذا قليل من هذا من النحو. وفوق (من) ضبة، وفي (س). . . من هذا النحو، وفي (غ) وأمَّا في كتاب السنن في هذا فقليل، وفوق (في) ضبة.

(٢) في (م) و(ت) ولعل ليس في كتاب السنن للحارث الأعور إلَّا حديث واحد وإنَّما كتبته، وفي (ر) وليس للحارث الأعور في كتابي فيما أرى إلّا حديث كتبته بأَخَرة، وفي (س). . . حديث واحد. . .

ذلك عليَّ[(١)] . . فربما تركتُ الحديث إِذا لم أفقهه[(٢)]، وربما كتبتُه وبَيَّنْتُه[(٣)]، أو لم أقف عليه، وربما أتوقفُ عن مثل هذه[(٤)]؛ لأَنَّه ضررٌ على العامَّة أن يُكشف لهم كلُّ ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحدِيث[(٥)]؛ لأنَّ علم العامة يَقصُر عن مثل هذا.

وعدد كتب هذه[(٦)] السُّنن ثمانيةَ عشر جزءًا مع المراسيل، منها

(١) في (ظ) و(ي) في الحديث ثبت صحة الحديث منه إذا كان يخفى ذلك عليَّ، وفي (م) الحديث ثبت صحة الحديث، إذا كان يخفى ذلك عليَّ وفوق (ثبت) في (م) ضبة، وفي (ر) الحديث تثبيت صحة الحديث منه إذا كان ذلك يخفى عليَّ، وفي (س) الحديث صحة الحديث به إذا كان يخفى عليَّ، وفي (غ) الحديث ثبت صحة الحديث منه إذا كان يخفى ذلك عليَّ.

(٢) في (م) أفهمه، و في (ر) الحديث منه إذا لم أفهمه، وفي (س) وربما كتبت الحديث إذا لم أفهمه.

(٣) في (م) وتَبيَّنْتُه، و في (ر) و(س) وتبينته أنِّي لا أقف عليه، وفي (غ) وتبينته، أو لم أقف عليه.

(٤) في (م) أتوقف على مثل هذا، و في (ر) و(س) و(ي) عن مثل هذا، وفي (غ) أتوقف على مثل هذه.

(٥) في (ظ) يكشف لهم كان. وفوق (كان) علامة تضبيب، وكتب في الهامش (خ ط: كل ما) إشارة إلى أنَّها زيادة في نسخة طغدي.
و في (ر) كل ما كان من هذا النحو فيما أمضي أعني من عيوب، وفي (س) كل ما كان من هذا النحو فيما مضى أعني من عيوب.

(٦) في (ر) قال أبو داود: وكتبي هذه، وفي (س) قال: وكتابي هذا، وفي (غ) و(ي) و(ت) وعدد كتبي.

جزء واحد مراسيل[١].

وما رُوِيَ[٢] عن النَّبي ﷺ من المراسيل منها ما لا يصح، ومنها ما هو مسند[٣] عند[٤] غيره، وهو متَّصل صحيح[٥].

ولعَلَّ عدد الَّذي في كتبي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانيمائة حديث[٦]، ونحو ستِّمائة حديث من المراسيل[٧].

فمن أحبَّ أن يُمَيِّز هذه الأحاديثَ مع الألفاظ . . فربَّما[٨] يَجيءُ حديث[٩] من طريق، وهو عند العامَّة من طريق[١٠] الأَئمَّة الَّذين هم مشهورون[١١]، . . . .

(١) في (ر) و المراسل جزء من ذلك.
(٢) في (ر) و(س) قال: وما يروى.
(٣) في (ر) و(س) المراسل منه ما لا يصح، ومنها شيء هو مسند.
(٤) في (ظ) عن.
(٥) في (ر) و(س) صحيح متصل.
(٦) في (ي) ولعل عدد الأحاديث التي من كتبي قدر أربعة آلاف حديث وثمانيمائة حديث.
(٧) في (ر) وجميع عدد الأحاديث التي في كتبي نحو من أربعة آلاف حديث وثمانيمائة حديث. والمراسل نحوٌ من ستمائة حديث.
(٨) في (ر) فميزوا هذه الأحاديث والألفاظ، فإنَه ربما.
(٩) في (م) و(س) و(غ) و(ي) و(ت) الحديث.
(١٠) في (م) و(غ) و(ي) من حديث، و في (ر) وهو عند الناس من حديث الأئمة، وفي (س) هو عند الناس من حديث، وفوق (النَّاس) ضبة.
(١١) في (ت) الأئمة المشهورين.

غيرَ أَنه رُبَّما طلبنا اللَّفْظَة(١) الَّتِي تكون لها معاني(٢) كثيرة.

قال: وقلَّ مَن جمع هذه الكتبَ ممن عرفتُ(٣).

فربَّما يَجيء الإسناد(٤) فيُعلم مِن حديث غيره أَنَّه مَتَّصل(٥)، ولا يتبيَّنه السَّامع إلَّا بأن يعلم الأحاديث، وتكونَ له فيه معرفة، فيقفَ عليه، مثل ما يُروى(٦) عن ابن جريج قال: أُخبرتُ عن الزُّهريِّ، ويَرْوِيه البُرْسانِي عن ابن جريج، عن الزُّهريِّ. فالَّذي يَسمع يظنُّ أَنَّه متَّصل، ولا يصحُّ بينهم(٧)، فإنَّما تركنا لذلك هو؛ لأنَّ أصلَ الحديث

(١) في (ظ) و(م) و(غ) و(ي) طلب اللفظة، وفي (س) غير أنَّه إنَّما طُلب، وفي (ت) ربما أطلب.

(٢) في (م) و(ر) معان.

(٣) في (ظ) و(م) وممن عرفت نقل من جميع هَذِه الكتب، وفي (س) قال: وكل من جمع هذه الكتب ممن عرفتُ، وفي (غ) وممن عرفتُ نَقَل من جمع هذه الكتب، وفي (ي) وممن عرفت وقد نقل من جمع هذه الكتب ممن.

(٤) في (م) فربما يجيء من طريق الإسناد، وفي (س) قال: وربما يجيء في الإسناد، وفي (ر) قال: وربما يجيء الإسناد.

(٥)كذا في النسخ، وانظر الشرح ص١١٤.

(٦) في (ر) له بها معرفة، فيقف على هذا، وهو مثل ما، وفي (س) وتكون له فيه معرفة فيقف على هذا، وهذا مثل ما روي عن.

(٧) قرأها الكوثري في (ظ): عنه. وهو تصحيف، وقرأها الدكتور محمد بن لطفي، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة: بتة. ورسمها لا يحتمل بتة البتة، ولكن يحتمل بينه، وفي (م) و(غ) بينهم، وفي (ر) فتفهَّمْ، =

غير متَّصل، ولا يَصحُّ، وهو حديث معلول[١]، ومثل هذا كثير.

والَّذي لا يعلم يقول: قد ترك حديثًا صحيحًا مِن هذا[٢]، وجاء بحديث معلول.

وإنَّما لم أصنِّف[٣] في كتاب السُّنَن إلَّا الأحكامَ، ولم أصنِّف كتب الزهد، وفضائلِ الأعمال وغيرِها[٤].

وهذه الأربعةُ الآلافِ والثمانمائة[٥] كلُّها في الأحكام، فأما

= وفي (س) بتفهم، وفي «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود» لجلال الدين السيوطي بينهم. ولعله الصواب، ويعني بين المحدثين.

(١) في (ر) تركنا ذلك إنَّما هو لأنَّ أصل الحديث غير متصل، وهو حديث معلول، وفي (س) تركناه لذلك إنَّما هو لأنَّ أصل الحديث غير متصل، وهو حديث معلول.

(٢) في (م) و(غ) في، و في (ر) مثل هذا، وفي (س) يقول: إنَّه ترك حديثا صحيحا، وجاء بحديث.

(٣) في (ي) و(ت) ولم أصنف في كتابي السنن.

(٤) في (م) و(غ) كتابي، و في (ر) قال أبو داود: ولم أصنف في هذا الكتاب إلَّا الأحكام، ولم أصنف فيه كتب الزهد، ولا فضائل الأعمال ولا غيره، وفي (س) قال: ولم نصنف في هذا الكتاب إلَّا الأحكام، ولم نصنف فيه الزهد ولا فضائل الأعمال ولا غيره، وفي (ي) ولم أصنف كتاب الزهد.

(٥) في (ظ) فهذه الأربعة آلاف والثمان مائة، وفي (م) و(غ) وهذه الأربعة ألف حديث والثمان مائة، وفي (ي) فهذه الأربعة آلاف والثمانيمائة حديث، وفي (ت) الحديث.

أحاديثُ كثيرةٌ في الزُّهد[١]، والفضائلِ، وغيرِها في غير هذا، لم أخرِّجه[٢].

والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته[٣].

وصلى الله على سيِّدنا مُحمَّدٍ النبيِّ وآله وسلم تسليمًا. وحسبنا الله ونعم الوكيل[٤].

---

(١) في (ي) كثيرة صحاح من الزهد، وفي (ت) كثيرة من الزهد.
(٢) في (ي) أخرجها، وفي (ت) من غير هذا فلم أخرجها.
(٣) في (ر) في الأحكام، وفي غيرها من الزهد والفضائل وغيره أحاديث كثيرة صحاح لم نخرجها، وفي (س) وفي غير هذا من الزهد والفضائل وغيره أحاديث كثيرة صحاح لم نخرجه، وفي (غ) فأما أحاديث كثيرة صحاح في الزهد والفضائل وغيرها في غير هذا لم أخرجه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
(٤) هذه نهاية نسخة الظاهرية.
وفي نهاية نسخة (م) «. . . وصلى الله على سيدنا محمد. قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري: سمعت إسناد هذه الرسالة وأسطرا منها من لفظ أبي الحسين بن جميع، ثم قرأها عليَّ أبو الموفق محمد بن محمد النيسابوري وأنا أسمع، وذلك بصيدا في داره سنة أربعمائة.
وهذه الرسالة يرويها أبو الفتح بن البطي، عن أبي الفضل بن خيرون، عن الصوري المذكور».
وفي نهاية نسخة (ر) «. . . والسلام عليكم ورحمة الله. قال أبو جعفر أحمد بن عيسى الهمذاني: قال أبو زرعة الرازي: توفي رسول الله ﷺ ومن رآه وسمع منه زيادة على مائة ألف إنسان من رجل وامرأة، وكل =



= قد رَوَى عنه سماع أو رواية، نفعنا الله وإياكم بالعلم والسنة.
وما علمنا علما أنفع للمسلمين في دنياهم وآخرتهم من هذا الكتاب؛ لأنه في دنياه يَعْلَمُ أحكام الإسلام الصحيحة منه. وأرجو أن يُثيبَه الله في آخرته بطلبه لها وإعمال نفسه فيها. ولا ينبغي لرجل صاحب حديث خَرَّج (كذا) هذا الكتاب أن يُقَصِّر عن ما يبقى عليه، منها أن يسمعها (كذا) بنزول؛ ليتم الكتاب بها (كذا)، فليس في ذلك عيب على المصنف (كذا) لمن يريد الثواب من الله، ويريد الدار الآخرة. والسلام عليكم ورحمة الله. وصلى الله على محمد وآله وسلم وشرَّف وكرَّم. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. وحسبنا الله ونعم الوكيل».
وفي نهاية نسخة (س) «وفي غير هذا من الزهد والفضائل وغيره أحاديث كثيرة صحاح لم نخرجه».
وفي نهاية نسخة (غ) «. . . وصلى الله على النبي محمد وآله وسلم تسليما كثيرا. قال لنا أبو عبد الله الصوري: سمعتُ إسناد هذه الرسالة وأسطرا منها من لفظ أبي الحسين بن جُميع، ثم قرأها عليه أبو الموفق محمد بن محمد النيسابوري وأنا أسمع، وذلك بصيدا في داره سنة أربعمائة».
وفي نهاية نسخة (ي) «وصلى الله على نبيه محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتخبين، وأزواجه أمهات المؤمنين، وسلم تسليما. والحمد لله رب العالمين».
وفي نهاية نسخة (ت) «فلم أخرجها. انتهى كلامه. وقال أبو الحسن بن العبد؛ كتاب أبي داود ستة آلاف حديث، منها أربعة آلاف أصل، والباقي تكرار. والبصري يزيد على البغدادي ستمائة حديث ونيفا وستين حديثا وألف كلمة ونيفا».



النص المشروح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ولا حول ولا قُوَّة إِلَّا بالله العليِّ العظيم

أَخبرنا الشيخ[١] أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان المعروف بابن البَطِّيِّ[٢] - إِجازَةً إن لم أكن سمعته منه -



الشرح

[١] القائل: أخبرنا الشيخ هو الحافظ عبد الغني بن عبد الواحد بن علي أبو محمد المقدسي. وهذه النسخة من رسالة الإمام أبي داود بخطه، ويشاركه في روايتها الشيخ عبد المحسن طُغدِي بن خُتْلُغ، حيث قابل نسخته بنسخة الحافظ عبد الغني، وكتب الفروق الطفيفة بينهما في الهامش، وفي السماعات. وطغدي هذا هو طُغدِي بن خُتْلُغ بن عبد الله أبو محمد الأميري البغدادي، ويسمى عبد المحسن، وهو بطغدي أشهر. ولد سنة أربع وثلاثين وخمسمائة. قدم الشام واستوطنها وحَدَّث بها. توفي سنة تسع وثمانين وخمسمائة(١).

[٢] هو محمد بن عبد الباقي بن أحمد أبو الفتح الشيخ الجليل مسند العراق البغدادي ابن البطِّي، ولد سنة سبع وسبعين وأربعمائة. كان =

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ١٢/ ٨٧٨ ط. دار الغرب الإسلامي

قال: أبنا الشيخ أبو الفضل أحمد بن الحسن بن خيرون المعدَّل[١] قراءةً عليه وأنا حاضر أسمع، قيل له: أقرأتَ على أبي عبد الله محمد بن عليّ بن عبد الله الصُّورِيِّ الحافظ[٢]، قال: سمعتُ أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جُمَيع



الشرح

= حريصا على نشر العلم، ثقة سهلا في السماع. توفي سنة أربع وستين وخمسمائة(١).

[١] هو أحمد بن الحسن بن أحمد بن خيرون البغدادي. ولد سنة أربع وأربعمائة، كان كيحيى بن معين في زمانه، واسع الرواية. توفي سنة ثماني وثمانين وأربعمائة(٢).

[٢] هو محمد بن علي بن عبد الله أبو عبد الله الصوري، ولد سنة ست، أو سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. كان من أحرص الناس على الحديث، وأكثرهم كَتْبًا له، ومن أئمة السنة. توفي سنة إحدى وأربعين وأربعمائة(٣).



(١) سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤٨١ ط. مؤسسة الرسالة.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٠٥.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٢٨.

الغَسَّاني[١] بِصَيدَا، فأقرَّ به، قال: سمعتُ أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون بن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي بمكةَ يقول: سمعتُ أبا داودَ سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد السِّجِسْتانِي - وسُئِلَ عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة[٢] وغيرها[٣] جوابًا لهم - فأملى علينا:



الشرح

[١] هو محمد بن أحمد بن محمد أبو الحسين الغساني الصيداوي، الشيخ الصالح العالم. ولد سنة خمس وثلاثمائة. كان ثقة، سمع بمكة من أبي سعيد ابن الأعرابي. وله معجم شيوخ [مطبوع]. توفي سنة ثلاث وأربعمائة(١).

[٢] زاد أبو الحسين الصيداوي في «معجم الشيوخ» **١٢٦**: بالبصرة.

[٣] عنى الإمام أبو داود بالرسالة أهل مكة وغيرها من سائر البلدان الإسلامية التي يحيى فيها الحديث، ويحتاج أهله إلى شيء من بيان مصطلح أهله، ومناهج المؤلفين فيه. ومن هنا قال المحدث الفقيه محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادُر الزركشي: وقد حكى أبو داود =

(١) سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٥٢.

سلام عليكم، فإنِّي أحمد إليكم الله[١] الَّذي لا إله إلَّا هو، وأسأله أَن يُصلِّيَ على محمدٍ عبده ورسوله ﷺ كلما ذُكِرَ.

أمَّا بعد؛ عافانا الله وإيَّاكم عافيةً لا مكروه معها، ولا عقاب بعدها، فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السُّنَنِ، أهي أصحُّ ما عرفتُ في الباب؟ ووقفتُ على جميع ما ذكرتم.

الشرح

= السجستاني... في رسالته التي كتبها إلى أهل الأمصار في سبب كتابة السنن(١).

[١] قال الإمام الجليل الخليل بن أحمد أبو عبد الرحمن الفراهيدي في كتاب العين: وقولهم: أحمد إليك الله. أي: معك. ويقال: إنَّما هو كقولك: أشكو إليك. العين/ حمد.

وقال أبو سليمان الخطابي: قول الرجل لصاحبه: أحمد الله إليك، أي: أفضي بنعمة الله إليك. ويقال: معناه أحمد الله معك، وحروف الصفات تتعاقب ويبدل بعضها مكان بعض.



(١) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٥١٨ ط. دار أضواء السلف.

فاعلموا أنَّه كذلك كله، إلَّا أن يكون قد رُوي من وجهَيْن صحيحَين، فأحدهما أَقْوَم إسنادًا، والآخر صاحبُه أقْدَمُ في الحفظ[٢]، فربما كتبتُ ذلك، ولا أرى في كتابي من هذا عشرةَ أحاديث.

الشرح

[١] هذا ما يعرف لدى المحدثين بعلو السند، ونزول السند، وهم يُؤثرون علو السند على نزول السند، ويختارون عاليه على نازله؛ لأنَّ المقصود من الإسناد التوصل إلى ثبوت الحديث وبُعْدِ الوَهَم عنه، وكل رجل من رجال الإسناد يحتمل أن يقع منه الخلل والخطأ، فكلما قل رجاله قلَّ احتمال الخطأ والخلل، وكلما كثر رجاله كثرت جهات الخلل، فاختار الإمام أبو داود في بعض الأحاديث القليلة السند الأقدم الأعلى على السند الأقوم الأثبت الأنزل. ولنضرب بذلك مثالا من واقع كتابه السنن.

قال الإمام أبو داود في «باب تسوية الصفوف ح ٦٦٨»: حدثنا أبو الوليد الطيالسي وسليمان بن حرب قالا: حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «سوُّوا صفوفكم، فإنَّ تسوية الصَّفِّ من تمام الصلاة».

وقال أبو الحسين مسلم بن الحجاج ح ٤٢٧: حدثنا محمد بن المثنى =

. . . .

الشرح

= وابن بشار قالا: حدثنا محمد بن جعفر قال: حدثنا شعبة قال: سمعت قتادة يحدث عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**سوُّوا صفوفكم، فإنَّ تسوية الصَّفِّ من تمام الصلاة**».

فهذا الحديث خماسي عند الإمام مسلم، رباعي عند الإمام أبي داود، رواه مسلم من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، ورواه أبو داود من طريق أبي الوليد الطيالسي وسليمان بن حرب، عن شعبة.

فطريق مسلم أقوم، وطريق أبي داود أعلى؛ فإنَّ محمد بن جعفر أرجح أصحاب شعبة.

قال الإمام ابن أبي حاتم: حدثنا أحمد بن منصور المروزي، سمعت سلمة بن سليمان يقول: قال عبد الله بن المبارك: «إذا اختلف الناس في شعبة، فكتاب غندر حَكَم فيما بينهم»(١).

وقال الإمام البخاري: قال لي علي بن عبد الله: سمعت عبد الرحمن بن مهدي يقول: حدَّثَ شعبة بحديثٍ في أول ما أتيناه، فتطلَّعَ عليه غندر يستفهمه، فقال: فقدتُّكَ، سمع علمي كُلَّه، وهو يسألني!. =

---

(١) الجرح والتعديل ١/ ٢٧١ ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية.

ولم أكتب في الباب إلَّا حديثًا أو حديثَينِ[١]، وإن كان في الباب أحاديثُ صحاحٌ، فإنَّه يكثر، وإنَّما أردتُ قرب منفعته[٢].

الشرح

= وكان عبد الرحمن يحثنا على غندر، ويقول: «لوددت أني كتبتُ - يعني: كتبه - وكنا نستفيد من كتب غندر في حياة شعبة»(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «وغندر أثبت الناس في شعبة»(٢).

[١] هذا هو الغالب عند الإمام أبي داود، وإلّا فقد يورد في بعض الأبواب أكثر من حديث أو حديثين، فقد أورد مثلا في باب صفة وضوء النبي ﷺ **٢٩** حديثا من حديث **١٠٦** إلى حديث **١٣٢**، وفي باب ما يستفتح به الصلاة من الدعاء **١٥** حديثا.

[٢] اختار الإمام أبو داود الاختصار على الإطالة، والاختصار والإطالة مسلكان من مسالك أهل العلم في تدوين العلم، وتأليف المؤلفات، فمن أهل العلم من يحب الاختصار وتقريب العلم للناشئة والشُّداة وذوي الهمم القاصرة.

ومن اختار الاختصار في تدوين الحديث الإمام أبو عبد الله البخاري =

(١) التاريخ الكبير ١/ ٢٩٢.
(٢) فتح الباري ٦/ ٢٤١].

. . . .

الشرح

= حيث سمى كتابه بـ«الجامع الصحيح المختصر المسند من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه».

والإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج حيث يُسَمَّى كتابه بـ «المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ»، وردت هذه التسمية في فهرسة[1] ابن خير الإشبيلي (تـ ٥٧٥).

ومن أهل العلم من يحب البسط والتطويل في المصنفات، وقد ألف الإمام البخاري قبل الجامع الصحيح كتابا يقال له: «المبسوط» جمع فيه جميع حديثه على الأبواب. قال أبو الفضل بن طاهر الحافظ: كان البخاري عمل قبل كتاب «الصحيح» كتابا يقال له: «المبسوط» وجمع فيه جميع حديثه على الأبواب، ثم نظر إلى أصح الحديث على ما يرسُمه، فأخرجه بجميع طرقه[2].

وألف الإمام المحدث عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين أبو حفص البغدادي تفسيرا في ألف جزء، ومسندا في ألف وثلاثمائة جزء، وألف الإمام المحدث يعقوب بن شيبة بن الصلت أبو يوسف السدوسي المسند =

---

(١) ص ١٣٥ ط. دار الغرب الإسلامي.
(٢) تغليق التعليق على صحيح البخاري ٥/ ٤٢٠.

وإذا أعدتُّ الحديث في الباب من وجهَينِ وثلاثةٍ . . فإنَّما هو من زيادة كلام فيه[١]، وربَّما تكون فيه كلمة زائدة عَلى الأَحادِيثِ[٢].

الشرح

= الكبير. قال الإمام الذهبي: تَمَّ من مسانيده نحو من ثلاثين مجلدا، ولو كمل لجاء في مائة مجلد(١). قال الحافظ محمد بن عبد الرحمن شمس الدين أبو الخير السخاوي: «وقد أبدى أبو داود لترجيح الاقتصار على القدر المُتَرجم عليه على إيراد جميع الحديث بسهولة العلم بمحلِّ الدلالة منه. وقريب منه قول مسلم في المقدِّمة: إنَّه يقتصر على الزيادة في الحديث الذي أورده بدونها عند إمكان استخدامها»(٢).

[١] مثاله ما رواه الإمام أبو داود في «باب: الجنب يأكل ح **٢٢٢**» من طريق سفيان، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة أنَّ النبي ﷺ كان إذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة، ثم أعاده من طريق يونس عن الزهري، بإسناده ومعناه، وزاد «وإذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل يديه».

[٢] مثاله ما رواه الإمام أبو داود في «باب المذي ح **٢٠٧**» من طريق سليمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود أن عليّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه =

(١) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٧٦.
(٢) شرح التقريب والتيسير ص٣٧٤.

وربَّما اختصرتُ الحديث الطويل؛ لأنِّي لو كتبتُه بطوله لم يعلم بعضُ مَن سمعه، ولا يَفهم موضع الفقه منه، فاختصرتُه لذلك[١].

وأمَّا المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجون بها فيما مضى، مثل سفيان الثَّوريِّ، ومالكِ بن أنسٍ، والأوزاعيِّ، حتَّى جاء

الشرح

= أمَرَه أن يَسألَ رسولَ الله ﷺ عن الرجل إذا دَنَا مِن أهلِهِ، فخرجَ منه المَذيُ، ماذا عليه؟ فإنَّ عندي ابنَتَه وأنا أستَحيي أنْ أسأَلَه، قال المِقدادُ: فسألتُ رسولَ الله ﷺ عن ذلك، فقال: «**إذا وَجَدَ أحدُكُم ذلكَ فليَنضَحْ فَرجَه، وليَتَوَضَّأ وُضوءَهُ للصَّلاةِ**».

ثم رواه من طريق عروة أنَّ علي بن أبي طالب قال للمقداد. وذكر نحو هذا، قال: فسأله المقداد، فقال رسول الله ﷺ: «**ليغسل ذكره، وأنثييه**» فزاد في هذه الطريق كلمة «وأنثييه».

[١] مثاله ما رواه أبو داود في «باب من قال: الجنب يتوضأ ح **٢٢٤**»: حدثنا موسى - يعني ابن إسماعيل - حدثنا حماد، أخبرنا عطاء الخراساني، عن يحيى بن يعمر، عن عمار بن ياسر أنَّ النبي ﷺ رخص للجنب إذا أكل أو شرب أو نام أن يتوضأ. ثم ساقه بنفس السند مطولا في «باب الخلوق للرجال ح **٤١٧٦**».

الشَّافِعِيُّ - رحمه الله - فتكلَّم فيها[١]، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل

الشرح

[١] نقل أبو عمر بن عبد البر عن أبي جعفر الطبري ما يُشبه نقل أبي داود.

قال أبو عمر: «وزعم الطبري أنَّ التابعين بأسرهم أجمعوا على قبول المرسل، ولم يأت عنهم إنكاره، ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين. كأنَّه يعنى أنَّ الشافعي أوَّلُ من أبى قبول المرسل»(١).

ولم أقف على نص كلام أبي جعفر الطبري، بيد أنَّه جاء عنه قوله: «قد بيَّنَّا في غير هذا الموضع من أنَّ مراسيل العدول الذين شأنهم التحفظ من الرواية عمن لا يجوز الرواية عنه من الأخبار = لله تعالى دِين، لازم من بلغته قبولها، والدينونة بها»(٢).

❁ **ومسألة المرسل من كبار مسائل العلم، وقد وقع فيها خلاف بين أهل العلم في ثلاث جهات:**

الأولى: في حقيقة المرسل. والأقوال في حقيقته وَحَدِّهِ كثيرة، وأقواها قول من قال: هو ما أضافه التابعي إلى النبي ﷺ من غير تقييد بالكبير.

والثانية: في حكم إرسال الحديث وطيِّ سنده، فمن التابعين =

---

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ١/ ٢٩٨ ط. دار هجر.
(٢) تهذيب الآثار، مسند عمر ٢/ ٦٥١ ط. مطبعة المدني.

. . . .

الشرح

= من كان يلتزم رواية الحديث بسنده، ويحترز عن الإرسال، منهم عبد الرحمن بن هُرمز الأعرج المدني، وعبد الرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقَة المدني، والقاسم بن أبي بزَّة المكي، والحسن بن مسلم بن ينَّاق المكي، وإبراهيم بن ميسرة الطائفي، وعمرو بن أويس الطائفي، وزيد بن وهب أبو سليمان الكوفي، وعبد الله بن سخبرة أبو معمر الكوفي، وحِطَّان بن عبد الله الرَّقاشي البصري، وعبد الله بن شقيق العُقيلي البصري، وغيرهم.

ومنهم من كان ينكر الإرسال ويفعله كالشعبي، والزهري. روى أبو عيسى الترمذي عن عتبة بن أبي حكيم قال: سمع الزهري إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ.

فقال الزهري: «قاتلك الله يا ابن أبي فروة! تجيئنا بأحاديث ليس لها خُطُمٌ ولا أَزِمَّة»[١].

قال الإمام ابن رجب: «يريد لا أسانيد لها، وهذا ذم لمن يرسل الحديث ولا يسنده»[٢]. =

(١) العلل الصغير ٥٩ ط. دار المحدث.
(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٢٨٠ ط. دار العصماء.

. . . .

الشرح

= وقال الإمام ابن رجب أيضا: «وروى سلمة بن العَيَّار عمن سمع الزهري يقول: ما هذه الأحاديث التي يأتون بها، ليس لها خطم ولا أزمة. يعنى الأسانيد»[١].

ومع هذا كان يرسل، ولا يحترز في مراسيله، روى الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم، عن أحمد بن سنان الواسطي قال: كان يحيى بن سعيد القطَّان لا يرى إرسال الزهري وقتادة شيئا، يقول: هو بمنزلة الريح، ويقول: هولاء قوم حفاظ كانوا إذا سمعوا الشيء عَلِقُوْه[٢].

وقال الإمام يحيى بن معين: مراسيل الزهري ليس بشيء[٣].

روى البخاري (٧٢٦٧) ومسلم (١٩٤٤). واللفظ للبخاري عن توبة العنبري قال: قال لي الشّعبي: أرأيت حديث الحسن عن النبي ﷺ؟ وقاعدتُّ ابن عمر قريبا من سنتين أو سنةٍ ونصف، فلم أسمعه يُحَدِّث عن النبي ﷺ غير هذا . . . . =

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٢٨٠.
(٢) تقدمة الجرح والتعديل ٢٤٦ ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية.
(٣) المراسيل لابن أبي حاتم ٣ مؤسسة الرسالة.

....

الشرح

= قال الحافظ ابن حجر: «والاستفهام للإنكار. كان الشعبي ينكر على من يرسل الأحاديث عن رسول الله ﷺ، إشارة إلى أن الحامل لفاعل ذلك طلب الإكثار من التحديث عنه، وإلا لكان يكتفي بما سمعه موصولا»[1].

ومنهم من كان يرسل، ولا يرى غضاضة في الإرسال، كسعيد بن المسيب، ومجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وأبي العالية الرياحي، وغيرهم.

والثالثة: الاحتجاج بالمرسل.

والخلاف فيه قديم قِدَمَ الإرسال نفسه، فقد وقع خلاف في الاحتجاج به في عهد الصحابة والتابعين.

روى الإمام مسلم[2] عن مجاهد قال: جاء بُشير العدوي إلى ابن عباس رضي الله عنه فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فجعل ابن عباس لا يأذَنُ لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس، ما لي لا أراك تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ﷺ، ولا تسمع؟! فقال =

(١) فتح الباري ٢٣/ ٤٧٩.
(٢) في صحيحه ١/ ٣١٣ ط. دار التأصيل.

. . . .

الشرح

= ابن عباس: إنَّا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول: قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلَّا ما نعرف.

فهذا عبد الله بن العباس رضي الله عنه قد رغب عن السماع لمرسل حديث التابعي بُشير بن كعب بن أبي كعب، أبي أيوب العدوي البصري. والرغبة عن السماع له رغبة عن الاحتجاج به، ولا بد.

وقال الإمام محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى الترمذي: حدثنا علي بن حجر، أخبرنا بقية بن الوليد، عن عتبة بن أبي حكيم قال: سمع الزهري إسحاق بن عبد الله بن أبي فَروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال الزهري: قاتلك الله يا بن أبي فروة! تجيئنا بأحاديث ليست لها خُطُم ولا أزمة[١].

وقال الإمام محمد بن عبد الله بن البيع أبو عبد الله الحاكم: والمراسيل كلها واهية عند جماعة أهل الحديث من فقهاء الحجاز غير محتجٍّ بها، وهو قول سعيد بن المسيب، ومحمد بن مسلم الزهري، ومالك بن أنس =

---

(١) العلل الصغير ٥٩ ط. دار المحدث.

. . . .

الشرح

= الأصبحي، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ومحمد بن إدريس الشافعي، وأحمد بن حنبل، فمن بعدهم من فقهاء أهل المدينة[١].

وقال الإمام ابن رجب: «وممن تكلم من السلف في المراسيل ابن سيرين»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: قد قال سعيد بن المسيب - وهو من كبار التابعين -: إن المرسل ليس بحجة، نقله عنه الحاكم، وكذا تقدَّم نقله عن محمد بن سيرين، وعن الزهري، وكذا كان يعيبه شعبة وأقرانه والآخذون عنه كيحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وغير واحد، وكل هؤلاء قبل الشافعي رضي الله عنه. ونقله الترمذي عن أكثر أهل الحديث.

وكذا ما وقع في رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف السنن قال: «وأما المراسيل، فقد كان يحتجُّ بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثوري، ومالكٍ، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي رضي الله عنه، فتكلَّم فيه، وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره». =

(١) كتاب المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل ١٠٩ ط. دار ابن حزم.
(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٢٩١.

وغيره[١]، رضوان الله عليهم.

فإذا لم يكن مسندٌ ضدَّ المراسيل . . ولم يوجد المسندُ، فالمراسيلُ يُحْتَجُّ بها، وليس هي مثل المتَّصل في القوة.

الشرح

= قلت: فبان أن دعوى الإجماع مطلقًا، أو إجماعِ التابعين مردودة، وأن الاختلاف كان من التابعين ومن بعدهم.

وما نقله أبو داود عن مالك ومن معه مُعارَض بما نقلناه عن شعبة ومن معه، ولم يزل الخلاف موجودًا، لكن المشهور عن أهل الحديث خاصةً عدم القول بالمرسل، والله أعلم(١).

وعلى هذا فإلزاق أَوَّلِيَّةِ إنكار الاحتجاج بالمرسل بالشافعي فيه نظر، فإنَّ الخلاف فيه قديم قبل الشافعي.

[١] قال الحافظ ابن حجر: ولم يذكر المصنف [يعني ابن الصلاح] مذهب أحمد بن حنبل في المرسل، والمشهور عنه الاحتجاج به، والذي في رسالة أبي داود - كما ترى - أن أحمد وافق الشافعي على عدم الاحتجاج به(٢). =

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي ٣٦٦-٣٦٧ ط. الميمان.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي ٣٦٨.

وليس في كتاب السُّنَنِ الَّذي صنَّفتُه عن رجل متروك الحديث = شيء[١].

وإذا كان فيه حديثٌ منكر . . بَيَّنتُ أنه مُنكر[٢]، وليس على نحوه في الباب غيرُه.

الشرح

= وقال الإمام الفقيه محمد بن مفلح بن محمد شمس الدين أبو عبد الله الصالحي الحنبلي: «هو حجة في الأصح عن أحمد، وعليه أصحابه»(١).

[١] قال الإمام زين الدين بن رجب: «ومراده أنَّه لم يُخَرِّج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له، أو لمتروك مُتَّفَق على تركه، فإنَّه قد خَرَّجَ لمن قيل: إنَّه متروك، ومن قيل: إنَّه مُتَّهَمٌ بالكذب. وقد كان أحمد بن صالح المِصري وغيره لا يتركون إلّا حديث من اجتُمِعَ على ترك حديثه، وحُكي مثله عن النسائي»(٢).

[٢] حكم الإمام أبو داود - بحسب رواية محمد بن أحمد بن عمرو أبي علي اللؤلؤي البصري - طبعة الرسالة العالمية، وطبعة دار التأصيل - على رجلين بأنَّهما منكر الحديث، وهما: الحارث بن وجيه أبو محمد الراسبي البصري، وعبد الله بن إبراهيم بن أبي عمرو أبو محمد الغفاري المدني، =

(١) أصول الفقه ٢/ ٦٣٥ ط. العبيكان.
(٢) شرح علل الترمذي ١/ ٣٩٧ ط. دار العصماء].

وهذه الأحاديث ليس منها في كتاب ابن المبارك، ولا كتابِ وكيع، إلَّا الشَّيءُ اليسير، وعامَّته في كتابِ هؤلاء مراسيل.

وفي كتاب السُّنَنِ من موطأ مالك بن أنس شيءٌ صالح، وكذلك من مصنفات حَمَّاد بن سَلمَة، وَعبد الرَّزَّاق.

وليس ثلث هذه الكتب - مما أحسبه - في كتب جميعهم. أعني: مصنفات مالك بن أنس، وحَمَّاد بنِ سَلمَة، وعبد الرَّزَّاق[١].

الشرح

= وعلى ثلاثة عشرة حديثا بأنَّها مناكير، وهذه أرقامها (١٩)، (٢٠٢)، (٢٤٨)، فيه الحارث بن وجيه، (٧٨٥)، (١٧٩٠)، (٣٣٠)، نقلا عن أحمد بن حنبل (٣٠٤٠)، (٣٥٢٩)، (٣٧٧٤)، (٣٨١٨)، (٤٠١٥)، (٤٨٤٦)، فيه عبد الله بن إبراهيم، (٤٩٢٤).

[١] يعنى الإمام أبو داود أنَّ ثلث هذه الكتب التي اشتمل عليها كتابه السنن ليس في مصنفات مالك بن أنس، وحماد بن سلمة، وعبد الرزاق.

وعدد كتب كتابه السنن ٣٥ كتابا في طبعة الرسالة، وفي طبعة دار التأصيل ٣٤.

وعدد كتب المصنف لعبد الرزاق ٣١ كتابا في طبعة دار التأصيل الثانية، وأما عدد كتب الموطأ فلا يتأتى ضبطها اليوم؛ لعدم اعتماد مطبوعات =

وقد ألَّفته نَسَقًا على ما وقع عندي[١]، فإن ذُكِر لك عن النبي ﷺ سُنَّةٌ ليس فيما خرَّجتُه . . فاعلم أنه حديثٌ واهٍ، إلَّا أن يكون في كتابِي من طريق آخر، فإنِّي لم أخرِّج الطُّرق؛ لأنَّه يكثر على المتعلم[٢].

ولا أعرف أحدًا جمع على الاستِقْصاء غيري. وَكانَ الحسن بن عليٍّ الخلَّالُ قد جمع منه قدرَ تسعِمائةِ حديثٍ[٣].

الشرح

= الموطأ على نسخ عتيقة متقنة، وإثبات ما فيها دون التصرف فيها. وأما كتاب السنن لحماد بن سلمة فلم تظهر له نسخ مخطوطة اليوم.

[١] أي: دوَّنته مرتَّبا الترتيب الفقهي المناسب على حسب ما وقع عندي، ورويته عن مشايخي من مرفوع، وموقوف، ومقطوع، ومتصل، ومرسل، وما أشبه ذلك.

[٢] انظر ص (٤٤).

[٣] قال الإمام أبو بكر الإسماعيلي: «وقد نحا نحو البخاري في التصنيف جماعة: منهم الحسن بن علي الحلواني، لكنه اقتصر على اليسير»(١). =

(١) هُدى الساري للحافظ ابن حجر ١/ ١٧ ط. مؤسسة الرسالة.

وذُكِرَ أن ابن المبارك قال: السُّنَن عن النبي ﷺ نحوُ تسعِمائة حديث[١]، فقيل له: إنَّ أَبا يوسف قال: هي ألف ومائة!

الشرح

= ونسب العلامة المسند محمد بن محمد بن سليمان شمس الدين أبو عبد الله الرُّوداني (تـ ١٠٩٤) كتابا سماه «السنن» لأبي محمد الحسن بن علي الحلواني ورواه، فلعله هو الذي نسبه إليه أبو داود(١).

[١] ربما يقصد الإمام عبد الله بن المبارك الأحاديث الأصول في الفقهيات، وأُمَّات المسائل، وقد جاء عدد قريب من هذا العدد في ألسنة بعض الأئمة. روى الإمام الذهبي بسنده عن البويطي، عن الشافعي يقول: أصول الأحكام نَيِّف وخمسمائة حديث، كلها عند مالك إلّا ثلاثين حديثا، وكلها عند ابن عيينة إلّا ستة أحاديث. رواته ثقات(٢).

- وفي المُسَوَّدة لآل تيمية قال الإمام أحمد: «إنَّ الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي ﷺ ينبغي أن تكون ألفا، أو ألفا ومائتين»(٣).

- وقال الإمام ابن القيم: «وسنة رسول الله ﷺ - وهي بحمد الله مضبوطة محفوظة - أصول الأحكام التي تدور عليها نحو خمسمائة حديث، =

(١) انظر: صلة الخلف بموصول السلف ٢٦٣ ط. دار الغرب الإسلامي..
(٢) سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٩.
(٣) المُسَوَّدة لآل تيمية ٢/ ٩٢٦ ط. دار الفضيلة.

....

الشرح

= وفرشها وتفاصيلها نحو أربعة آلاف حديث»[(١)].

- وقال الحافظ ابن حجر: «أما ما يتعلق بالأحكام خاصة، فقد ذكر أبو جعفر محمد بن الحسين البغدادي في كتاب «التمييز» له عن الثوري، وشعبة، ويحيى بن سعيد القطان، وابن مهدي، وأحمد بن حنبل وغيرهم: أن جملة الأحاديث المسندة عن النبي - ﷺ - يعني الصحيحة بلا تكرير - أربعة آلاف وأربعمائة حديث. وعن إسحاق بن راهويه أنه سبعة آلاف ونيف».

- وقال أحمد بن حنبل: «وسمعت ابن مهدي يقول: الحلال والحرام من ذلك ثمانمائة حديث. وكذا قال إسحاق بن راهويه عن يحيى بن سعيد».

وذكر القاضي أبو بكر ابن العربي أن الذي في الصحيحين من أحاديث الأحكام نحو ألفي حديث.

- وقال أبو داود السجستاني عن ابن المبارك: «تسعمائة. ومرادهم بهذه العدة ما جاء عن النبي - ﷺ - من أقواله الصريحة في الحلال والحرام. - والله أعلم - وقال كل منهم بحسب ما يصل إليه، ولهذا اختلفوا»[(٢)].

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين ٣/ ١٣٦ ط. دار عالم الفوائد.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي ١٣٧.

قال ابن المبارك: أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات[١] من هُنا وهنا نحوِ الأحاديث الضعيفة.

وما كان في كتابي من حديث فيه وَهْنٌ شديد فقد بيَّنتُه[٢]،



الشرح

[١] الهَنُ: خفيف النون، وللمؤنث هنة، محذوف اللام، ولامه ذات وجهين: ففي لغة اللام «هاء»، وفي لغة واو، ففي لغة الهاء يُصغَّر على هُنَيْهَةٍ، وفي لغة الواو يُصغَّر على هُنَيَّةٍ. أصلها هُنَيوة، اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. وفي الجمع ربما تجمع على لفظها، فيقال: هناتٌ، مثل عدة وعدات، وربما تجمع على هنوات بإعادة الأصل المحذوف وهو الواو، وربما تجمع على هنهات بإعادة الأصل المحذوف وهي الهاء. وهي كناية عما يستقبح ذكره، أو يُقَلَّل شأنه، وهي هُنَا كناية عن الأحاديث الضعيفة، كما جاء في لفظ أبي داود هنا.

[١] قال الإمام يحيى بن شرف بن مُرِّي النووي - رحمه الله -: «واعلم أنه وقع في «سنن أبي داود» أحاديث ظاهرة الضعف لم يُبَيِّنْها، مع أنها مُتفقٌ على ضَعْفها عند المحدثين، كالمرسل والمنقطع، وروايته عن مجهول كشيخ ورجلٍ ونحوه. فقد يقال: إن هذا مخالف لقوله: «ما كان فيه وهن شديد بَيَّنْتُه». =

. . . .

الشرح

= **وجوابه**: أنه لمَّا كان ضعف هذا النوع ظاهرًا، استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه»(١).

قلت: وقد يكون جواب آخر أوجه من هذا الجواب، وذلك أنَّ أبا داود - رحمه الله - تكفَّل ببيان ما كان فيه وهن شديد، ولم يتكفل ببيان كل ضعف، والفرق بين الضعف الشديد ومطلق الضعف ظاهر، كما يُفهم من تحرير الإمام الذهبي الآتي نقله.

- وقال العلامة المتفنن محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادُر الزركشي: «إنَّ أبا داود لم يُوَفِّ بهذا الشرط، فقد وقع في سننه أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها، كالمرسل والمنقطع وما في رواته مجهول، كشيخ ورجل ونحوه. فقد يقال: إنَّه مخالف لقوله: «وما كان فيه وهن شديد بينته» وجوابه: أنَّه لما كان ضعف هذا النوع ظاهرا استغنى بظهوره عن التصريح ببيانه»(٢).

- وقال الذهبي: «وفَّى - رحمه الله - بذلك، فإنَّه بَيَّن الضَّعْفَ الظاهر، وسكت عن الضعف المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسنا عنده، ولا بد، =

(١) الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني ٨٨ ط. الدار الأثرية.
(٢) النكت على ابن الصلاح ٢/ ٣٥٢.

....

الشرح

= بل قد يكون مما فيه ضعف مَّا»(١).

- وقال الذهبي أيضا: «فقد وفَّى - رَحِمَهُ اللَّهُ - بذلك بحسب اجتهاده، وبيَّن ما ضَعْفُه شديد، ووهنُه غيرُ محتمل، وكاسَر عن ما ضعفُه خفيفٌ محتمل، فلا يلزم من سكوته - والحالة هذه - عن الحديث أن يكون حسنا عنده، ولا سيما إذا حَكَمنا على حدِّ الحسن باصطلاحنا المولَّد الحادث، الذي هو في عرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح، الذي يجب العمل به عند جمهور العلماء، أو الذي يرغَبُ عنه أبو عبد الله البخاري، ويُمَشِّيه مسلم، وبالعكس، فهو داخل في أدنى مراتب الصحة، فإنه لو انحطَّ عن ذلك لخرَج عن الاحتجاج، ولبقي مُتَجاذَبا بين الضعف والحسن، فكتاب أبي داود أعلى ما فيه من الثابت ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو من شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين، ورغِب عنه الآخرُ، ثم يليه ما رغِبا عنه، وكان إسناده جيدا، سالما من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسنادهُ صالحا، وقبِله العلماء لمجيئِه من وجهين لَيِّنَيْن فصاعدا، يَعضُد كلُ إسناد منهما الآخر، ثم يليه ما ضُعِّف إسناده لنقص حفظ راويه، فمثل هذا يُمَشِّيه أبو داود، ويسكتُ عنه غالبا، ثم يليه ما كان بين =

(١) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٦/ ٥٥٠.

ومنه ما لا يصحُّ سنده[١]، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح[٢]،

الشرح

= الضعف من جهة راويه، فهذا لا يَسكت عنه، بل يوهنه غالبا، وقد يَسكتُ عنه بحسب شُهرته ونكارته»(١).

[١] وكأنَّ الذي فيه الوهن الشديد نوعان: نوع تأتي شدة وهنه من شدة ضعف الراوي، ونوع تأتي شدة وهنه من وهم الراوي في السند، على اختلاف الأوهام في الأسانيد.

[٢] وقال الحافظ ابن حجر: «حكى ابن كثير في مختصره أنَّه رأى في بعض النسخ من رسالة أبي داود ما نصه: «وما سكتُّ عليه فهو حسن، وبعضها أصح من بعض» فهذه النسخة إن كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع، فيتعين المصير إليه، ولكنَّ نسخة روايتنا والنسخ المعتَمدة التي وقفنا عليها ليس فيها هذا»(٢).

وقال الإمام ابن كثير: ويروى عنه أنه قال: «وما سكتُّ عنه فهو حسن»(٣).

قلت: وسواء أكان الثابت عن أبي داود لفظ «الصالح» أو «الحسن» فالمعنى واحد، فالصالح هو الحسن. =

(١) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٥ ط. مؤسسة الرسالة.
(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح ونكت العراقي ٢٤٧.
(٣) اختصار علوم الحديث ١١٨ ط. الميمان.

. . . .

الشرح

= قال الإمام الحافظ محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد شمس الدين أبو عبد الله الشهير بابن ناصر الدين: «وهو [يعني الحسن] ملحق بالصحيح احتجاجا، ويُعَبَّرُ عنه بالصالح، كما فعل يعقوب بن شيبة، وأبو داود السجستاني وغيرهما»[(١)].

وقال أيضا: «وقد رأيت الإمام الفحل يعقوب بن شيبة حدث في «مسنده» عن أبي الوليد هشام بن عبد الملك، ثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: جاءت فاطمة رضوان الله عليها إلى أبي بكر رضي الله عنه، فقالت: من يرثك. . .؟ الحديث».

ثم قال: «حديث صالح الإسناد من هذا الوجه، وليس بالقوي، ولا بالضعيف الواهي. ثم رأيت الترمذي خرجه في «جامعه» عن محمد بن المثنى، عن أبي الوليد. وقال: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. قلت: هو حديث حسن عزيز؛ لتفرد حماد بن سلمة، وعبد الوهاب بن عطاء بروايتهما الحديث عن محمد بن عمرو - فيما أعلم - والله أعلم»[(٢)]. =

---

(١) كتاب عقود الدرر في علوم الأثر وشرحها ٦٢ - الشرح المصغر ط. مكتبة ابن عباس.

(٢) عقو الدرر في علوم الأثر ١٦٥ - ١٦٧ - الشرح المطول، رسالة دكتوراه.

وبعضها أصحُّ من بعض[١].

وهذا لو وضعه غيري لقلتُ أنا فيه أكثرَ.

الشرح

= وقال أبو الخير شمس الدين السخاوي: «ينبغي التوقف في نسبة السكوت إلى أبي داود إلّا بعد الوقوف على جميع الروايات، كما أنَّه لا ينسب للترمذي القول بالتحسين، أو التصحيح، أو نحو ذلك إلّا بعد مراجعة عِدَّة أصول؛ لاختلاف النسخ في ذلك»(١).

[١] وقال الإمام المفسر المحدث المؤرخ إبراهيم بن عمر بن حسن أبو الحسن برهان الدين البقاعي الشافعي: «ليس بمسلم أن كل ما سكت عليه أبو داود يكون حسنا، بل هو وَهَمٌ أتى من جهة أن أبا داود يريد بقوله: «صالح» الصلاحية للاحتجاج، ومن فَهْمِ أنَّ «أصح» في قوله: «وبعضها أصح من بعض» تقتضي اشتراكا في الصحة، وكذا قوله: «إنه يذكر في كل باب أصح ما عرفه فيه» وليس الأمر في ذلك كذلك».

أما من جهة قوله: «صالح؛ فلأنه كما يحتمل أن يريد صلاحيته للاحتجاج، فكذا يحتمل أن يريد صلاحيته للاعتبار؛ فإن أبا داود قال في الرسالة التي أرسلها إلى من سأله عن اصطلاحه في كتابه: «ذكرت =

(١) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود ٧١ ط. دار أضواء السلف.

. . . .

الشرح

= فيه ،الصحيح، وما يشبهه، ويقاربه، وما فيه وهن شديد بينته، وما لا فصالح، وبعضها أصح من بعض» **واشتمل هذا الكلام على خمسة أنواع:**

الأول: الصحيح، ويجوز أن يريد به الصحيح لذاته.

والثاني: مشبهه، ويمكن أن يريد به الصحيح لغيره.

والثالث: مقاربه، ويحتمل أن يريد به الحسن لذاته.

والرابع: الذي فيه وهن شديد.

وقوله: «**وما لا**» يفهم منه الذي فيه وهن ليس بشديد، فهو قسم خامس.

فإن لم يعتضد كان صالحا للاعتبار فقط، وإن اعتضد صار حسنا لغيره، أي: الهيئة المجموعة، وصلح للاحتجاج، وكان قسما سادسا.

وعلى تقدير تسليم أن مراده صالح للاحتجاج، لا يستلزم الحكم بتحسين ما سكت عليه، فإنه يرى الاحتجاج بالضعيف إذا لم يجد في الباب غيره، كما سيأتي اقتداء بأحمد - رضي الله عنه -.

قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن شخصين في مصر من الأمصار، أحدهما: محدث لايدري صحيح الحديث من سقيمه، والآخر: فقيه =

. . . .

الشرح

= يفتي بالرأي، فنزلت نازلة، من يستفتى فيها؟

قال: المحدث الموصوف. على أنه قد نقل عن الشافعي ما يقارب ذلك، فإن الماوردي حكى أنه يحتج بالمرسل بشروطه في سبعة مواطن، وعدَّ منها ستة هي موجودة في كلام الشافعي، وعد سابعا: وهو أن لا يوجد في الباب غيره.

قال شيخنا: «وهذا لم نره في كلام الشافعي».

وأما من جهة: «أصح» فلا يخفى عليك أن تصريحه بأنه يحتج بالضعيف يوضح أن مراده المفاضلة بينهما في الاحتجاج، أي: وبعضها أقوى في باب الاحتجاج من بعض، لا المشاركة في نفس الصحة.

وعن ابن كثير ما حاصله أن قوله: «بعضها أصح من بعض» يقتضي الصحة، إلا أن يجاب بأنه على رأي المتقدمين في تسمية الحسن صحيحا، أو أن المراد بالأصحية الأمر النسبي، أي: أن بعضها أقل وهنا من بعض.

فظهر بهذا أن مراده بـ «صالح» المعنى العام، أي: صالح للاحتجاج إن لم يكن في الباب غيره، أو كان في الباب غيره، واعتضد، وصالح للاعتبار إن كان في الباب غيره، ولم يعتضد، وأن «أصح» ليست على بابها[1].

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية ١/ ٢٥٩ ط. مكتبة الرشد.

وهو كتاب لا يَرِد عليك سنةٌ عن النَّبي ﷺ بإسناد صالح إلَّا وهو فيه[١]، إِلَّا أن يكون كلامٌ استُخرِج من الحديث، . . . .

الشرح

[١] لم يحو إمام من أئمة المسلمين، ولا كتاب من كتبهم جميع سنن رسول الله ﷺ بحيث لا تعزب عنه سنة واحدة، بل سنن رسول الله ﷺ محفوظة على الأمة، متفرقة في علمائها، كل بالقدر الذي يَسَّر الله له، وأعانه على حفظه؛ فإنَّ السنة من الذكر الذي تولى الله حفظه.

- قال شيخ الإسلام عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي: لو هم رجل في البحرأن يكذب الحديثَ لأصبح والناس يقولون: فلان كذاب. فقيل له: فهذه الأحاديث المصنوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحِجر: ٩].

- وقال الإمام محمد بن إدريس أبو عبد الله الشافعي: «ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجودا فيها من يعرفه، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه. لا نعلم رجلا جمع السنن، فلم يذهب منها عليه شيء، فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم ما كان ذهب عليه منها موجودا عند غيره»(١). =

(١) الرسالة ٤٢.

ولا يكاد يكون هذا[١].

ولا أعلم شيئًا بعد القُرآن ألزمَ للنَّاس أن يتعلموا مِن هذا الكتاب، ولا يضرُّ رجلًا ألّا يكتب من العلم - بعد ما يكتبُ



الشرح

= - وقد قال الإمام أبو داود نفسه: «كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب. يعني كتاب السنن»(١).

وهذا صحيح البخاري أقعد من سنن أبي داود في الصحَّة، وأكثر عدد أحاديث، ومع ذلك فلم يحو كلَّ سنن رسول الله ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وما في الكتب المصنَّفة المُبَوَّبة كتاب أنفع من صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، لكن هو وحده لا يقوم بأصول العلم، ولا يقوم بتمام المقصود للمتبحِّر في أبواب العلم؛ إذ لا بدَّ من معرفة احاديث أُخَر، وكلام أهل الفقه وأهل العلم في الأمور التي يختصُّ بعلمها بعض العلماء»(٢).

[١] يعني أنَّ كتابه السنن كتاب إسناد وسرد أحاديث الأحكام، وليس كتاب استخراج فوائد، واستنباط معان من الأحاديث.

---

(١) تاريخ مدينة السلام ١٠/ ٧٨ ط. دار الغرب الإسلامي.
(٢) الوصية الصغرى ٦٦ ط. آفاق المعرفة.

هذه الكتب - شيئًا. وإذا نظر فيه وتدبَّره وتفهَّمه، حينئذٍ يعلم مقداره[١].

وأما هذه المسائل - مسائل الثَّوريِّ، ومالكٍ، والشَّافِعِيِّ -

الشرح

[١] هذه غريزة حب البشر لكرائم بنات الفكر، بل هناك من الكتب الصحاح ما هو ألزم للناس أن يتعلموه ويدرسوه من سنن أبي داود رحمه الله ويحتاج المسلم الحريص على الوقوف على أكثر قدر ممكن من الحديث إلى الكتب الصحاح والمستخرجات والمستدركات والسنن والمسانيد والمعاجم، وغير ذلك من أنواع المصنفات في الحديث.

- وقد نقل الإمام الخطيب البغدادي عن الإمام أبي داود قوله: «ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه. ويكفي الإنسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث»(١).

- قال الإمام الحافظ الذهبي: «قوله: «يكفي الإنسان لدينه» ممنوع، بل يحتاج المسلم إلى عدد كثير من السنن الصحيحة مع القرآن»(٢).

---

(١) تاريخ مدينة السلام ١٠/ ٧٨.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٠.

فهذه الأحاديث أُصُولها[١].

ويُعْجِبُنِي أن يكتبَ الرَّجلُ مع هذه الكتبِ مِن رَأي أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، ويَكتُبَ أيضًا مثل «جامِعِ سفيانَ الثَّورِيِّ»[٢]؛ فإنَّه أحسَنُ ما وضع النَّاس من الجوامِع.

والأحاديث الَّتي وضعتُها في كتاب السُّنَن أكثرُها مشاهير[١]،



الشرح

[١] **يعني**: أنَّ الأحاديث التي جمعها في السنن هي أصول الفقهيات والمذاهب لهؤلاء الأئمة.

[٢] ألَّف الإمام المحدث الفقيه الزاهد سفيان بن سعيد بن مسروق أبو عبد الله الثوري (تـ ١٦١) جامعين: الجامع الصغير، والجامع الكبير في الحديث، وصلا إلى القرن العاشر، حيث كانا من مرويات جلال الدين السيوطي(١).

[٣] يُحَبِّذ أهل الحديث والعلم المشاهير من الأحاديث والعلوم التي يتداولونها فيما بينهم، ويَفْرَقُون من غرائب الأحاديث وغرائب العلوم الشاذة، وهذه طائفة من أقوالهم في ذلك: روى أبو بكر البيهقي عن عبد الله بن عمر، عن الزهري قال: حَدَّثْتُ عليَّ بن الحسين بحديث، =

(١) انظر: أنشاب الكثب في أنساب الكتب ١٠٥ ط. مركز الملك فيصل].

. . . .

الشرح

= فلما فرغتُ قال: أحسنتَ بارك الله فيك، هكذا حُدِّثْناه.

قلت: ما أُراني إلّا حَدَّثْتُك بحديث أنت أعلم به مني، قال: لا تقل ذاك، فليس من العلم ما لا يُعرف، إنَّما العلم ما عُرف وتواطأت عليه الألسُنُ[(١)].

- وقال إبراهيم بن أبي عبلة شِمْر أبو إسماعيل الشامي (تـ ١٥٢): «من حمل شاذ العلم حمل شرا كثيرا»[(٢)].

وروى الإمام مسلم عن حماد بن زيد قال: كان رجل قد لزم أيوب وسمع منه، فَفَقَدَهُ أيوب، فقالوا: يا أبا بكر، إنه قد لزم عمرو بن عبيد، قال حماد: فبينا أنا يوما مع أيوبَ، وقد بَكَرنا إلى السوق، فاستقبله الرجل، فسلم عليه أيوب، وسأله، ثم قال له أيوب: بلغني أنك لزمت ذاك الرجل، قال حماد: سماه يعني: عمرا - قال: نعم يا أبا بكر، إنه يَجِيئُنا بأشياءَ غرائبَ - قال: يقول له أيوب: إنما نَفِرُّ، أو نَفْرَقُ من تلك الغرائب[(٣)].

- وقال الإمام المحدث الناقد شعبة بن الحجاج بن الورد أبوبِسطام =

---

(١) المدخل إلى علم السنن ١/ ٣٣٢ ط. دار اليسر.
(٢) شرح العلل ١/ ٤١٠.
(٣) صحيح مسلم ١/ ٣٣١ ط. دار التأصيل.

. . . .

الشرح

= الواسطي (تـ ١٦٠): «لا يجيئك الحديث الشاذ إلّا من الرجل الشاذ»[(١)].

– وقال الإمام المحدث الزاهد إبراهيم بن أدهم بن منصور أبو إسحاق البلخي (تـ ١٦٢): «إنَّك إن حملت الشاذ من العلم حملت شرا كثيرا»[(٢)].

– وقال الإمام مالك بن أنس بن مالك أبو عبد الله الأصبحي (تـ ١٧٩): «شَرُّ العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس»[(٣)].

– وقال الإمام عبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي (تـ ١٨١): «العلم هو الذي يجيئك من ها هنا وها هنا. يعني المشهور»[(٤)].

– وقال الإمام الحجة الناقد عبد الرحمن بن مهدي بن حسَّان أبو سعيد العنبري (تـ ١٩٨): «ولا يكون إماما في العلم من روى الشاذ من العلم»[(٥)].

– وقال الإمام عبد الرزاق بن همام بن نافع أبو بكر الصنعاني (تـ ٢١١): «كنا نرى أنَّ غريب الحديث خير، فإذا هو شَرٌّ»[(٦)]. =

(١) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية ١/ ٤٢٠.
(٢) النكت على ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٦٨٨ ط. دار أضواء السلف.
(٣) المدخل إلى علم السنن ١/ ٣٣٢، وأدب الإملاء والاستملاء ٦٤.
(٤) المدخل إلى علم السنن ١/ ٣٣٤.
(٥) المدخل إلى علم السنن ٢/ ٧٩٩.
(٦) أدب الإملاء والاستملاء ٦٥.

. . . .

الشرح

= - وقال الإمام أحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (تـ ٢٤١): «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنَّها مناكير، وعامتها عن الضعفاء»[(١)].

وكل هذه الأقوال من الأخبار والنواهي التي توارد عليها هؤلاء الأئمة من أجل الحفاظ على تماسك الأمة وترابطها ودينونتها لله بما مشى عليه أئمة هذا الدين من النمط الوسط، حتى لا تكون نهبا للأحاديث والأقوال الشاذة التي تمزق كيان الأمة إلى كتل متخاذلة، وعُقَدٍ متباغضة. ويزداد الأمر سوءا، والفرقة شدة، والتشتت تفاقما، حين يصبح القول الشاذ سنة تُبْتَغَى، وسبيلا تُبتَهَج بها، ومنهجا يُسار عليه ويُدعى إليه، ويُعقد عليه الموالاة والمعاداة، وما عليه أئمة الدين على مرِّ الدهور، وكرِّ العصور بدعة تُرغب عنها، وضلالا يُحَذَّرُ منه.

والله يعلم وحده ما أحدث القول الشاذ المحدث في القرن الخامس عشر الهجري القولُ بسنية صلاة التراويح إحدى عشرة ركعة فقط، وبدعية ما زاد عليها، كثلاث عشرة ركعة مثلا - مع أمثال له وأخوات - = من شروخ في صفوف أهل السنة والجماعة، وتصدُّع في بنيانهم، وتهتُّك في ائتلافهم، =

(١) المدخل إلى علم السنن لأبي بكر البيهقي ١/ ٣٣٤.

وهي عند كلِّ مَن كتب شيئًا مِن الحديث، إلَّا أنَّ تمييزها لا يقدر عليه كل النَّاس. والفخر بها أَنَّها مشاهير؛ فإنَّه لا يُحْتَجُّ بحديث غريب[١] ولو كان من رواية مالك، ويحيى بنِ سعيد، والثقاتِ مِن أئمَّةِ العلم.

ولو احتجَّ رجل بحديث غريب . . وجدتَّ مَن يطعن فيه، ولا يَحْتَجُّ بالحديث الَّذِي قد احْتَجَّ به؛ إذ كان الحديث غريبًا شاذًّا[٢].



الشرح

= وتمزُّق في تعاونهم.

والفُرقة والشِّقاق من أعظم ما نهى الله عنه ﷻ ورسوله ﷺ.

[١] مع ضميمة: شاذ، كما يدل عليه كلام أبي داود قريبا.

[٢] فإذا تفرد أحد الثقات أو الصدوقين الذين يحتمل تفردهم بحديث، أُخِذَ به واحتُمِلَ تفرده، وكان من غرائب الصحاح والحسان، ولكن إذا خالف الثقة أو الصدوق من هو أولى منه ضبطا أو عددا ونحوه، أُعرض عن روايته، وحكم عليها بالغرابة والشذوذ، فلو احتج محتج بهذه الرواية الغريبة الشاذة وُجِدَ من أهل العلم من لايقبل هذا الاحتجاج ويُعرض عنه، وينكر على من ترك المشهور الصحيح، وتعلق بهذه الغرائب الشواذ، واحتج بها.

فأما الحديث المشهور المتَّصِلُ الصَّحيح . . فليس يقدر أن يَرُدّهُ عليك أحد .

وقال إبراهيم النَّخعيُّ : كانوا يَكرهون الغريب من الحديث[١] .

وقال يزيد بن أبي حَبيب : إذا سمعتَ الحديث فانشده كما تَنشد الضَّالة ، فإن عُرف ، وإلَّا فدَعْه[٢] .

الشرح

[١] ويُروى عن إبراهيم - رحمه الله - معنى هذه الكلمة على لفظ آخر مؤداهما واحد ، روى أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع ، عن ابن عون ، عن إبراهيم قال : «كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يُخرج الرجل أحسن حديثه»(١) .

- قال أبو بكر الخطيب البغدادي : «عنى إبراهيم بالأحسن : الغريب ؛ لأنَّ الغريب غير المألوف يُسْتَحْسَن أكثر من المشهور المعروف»(٢) .

[٢] أضاف الإمام ابن رجب إلى كلمة يزيد بن أبي حَبيب هذه الإضافة : وخرَّج البيهقي بإسناده عن ابن وهب قال : لو لا مالك بن أنس ، والليث بن سعد لهلكت ؛ كنت أظنُّ أنَّ كل ما جاء عن النبي ﷺ يُعمل به .

- قال ابن أبي خَيثمة : ثنا ابن الأصبهاني ، ثنا عيسى بن يونس ، =

(١) المصنف١٣/ ٤٠٢ ط. شركة دار القبلة .
(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ١٣٨ ط. مؤسسة الرسالة .

وإن من الأحاديث في كتابي السُّنَن ما ليس بمُتَّصل، وهو مرسَل[١] ومدَلَّس، إذا لم توجد الصِّحاح عند عامَّة أهل الحديث على معنى أنه مُتَّصل، وهو مثل الحسن عن جابر،

الشرح

= عن الأعمش، عن إبراهيم قال: إنِّي لأسمع الحديث فآخذ منه ما يُؤخذ به، وأدع سائره(١).

[١] يعني الإمام بقوله: «وهو مرسل» حسب فهمي = المنقطع الانقطاع **الظاهر بقرينتين**:

القرينة الأولى: عطف المدلس على المرسل، فحيث كان المعطوف - وهو المدَلَّس - المنقطعَ الانقطاعَ الخفي، فالمعطوف عليه إذن - وهو المرسل - المنقطع الانقطاع الظاهر؛ ليتم له الكلام على الانقطاع الظاهر والخفي.

القرينة الثانية: سَبْقُ كلام الإمام أبي داود على حكم المرسل الذي هو ما عزاه التابعي إلى النبي ﷺ، فَحَمْلُ كلامه على التأسيس أولى من حمله على التأكيد والتكرار.

---

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٤١٣.

والحسن عن أبي هريرة[١]، والحكم عن مِقسم، وسَماع الحكم عن مقسم أربعةُ أحاديث[٢].

الشرح

[١] قال الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم: حدثنا محمد بن سعيد بن بلج قال: سمعت عبد الرحمن قال: سمعت جريرا يسأل بهزا عن الحسن: من لقي من أصحاب النبي ﷺ؟ قال: سمع من ابن عمر حديثا، ولم يسمع من أبي هريرة، ولم يره.

- وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم أيضا: سمعت أبي - رحمه الله - يقول: لم يسمع الحسن من أبي هريرة.

سمعت أبا زرعة يقول: لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره. فقيل له: فمن قال: حدثنا أبو هريرة؟ قال: يخطئ(١).

[٢] هوالحكم بن عُتَيْبَةَ أبو محمد الكِنْدي الكوفي.

- قال الإمام شعبة بن الحجاج: «روى الحكم عن مقسم كثيرا، ولم يسمع منه سوى أربعة أحاديث»(٢).

- وقال الإمام علي بن عبد الله بن جعفر أبو الحسن المديني: إنَّه سمع =

---

(١) المراسيل ٣٥ ط. مؤسسة الرسالة.
(٢) شرح علل الترمذي ٢/ ٧٣٩.

....

الشرح

= يحيى يقول: كان شعبة يقول: أحاديث الحكم عن مقسم كتاب إلّا خمسة أحاديث.

قلت ليحيى: عدَّها شعبة؟ قال: نعم. قلت ليحيى: وما هي؟ قال: حديث الوتر، وحديث القنوت، وحديث عزمة الطلاق، وجزاء مثل ما قتل من النعم، والرجل يأتي امرأته وهي حائض[(١)].

- وقال الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل: سمعت أبي يقول: الذي يُصَحِّحُ الحكم عن مقسم أربعةُ أحاديث: حديث الوتر = أنَّ النبي ﷺ كان يوتر، وحديث عزيمة الطلاق = عن مقسم عن ابن عباس في عزيمة الطلاق، والفيء الجماع، وعن مقسم عن ابن عباس أنَّ عمر قنت في الفجر. هو حديث القنوت. وأيضا عن مقسم رأيه في محرم أصاب صيدا. قال: عليه جزاؤه، فإن لم يكن عنده قُوِّم الجزاء دراهم، ثم تُقَوَّم الدراهم طعاما.

قلت: فما روى غير هذا؟ قال: الله أعلم. يقولون: هي كتاب. أرى حجَّاجًا روى عنه، عن مقسم، عن ابن عباس نحوا من خمسين حدثيا. =

(١) التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة ١٣٢ ط. دار غراس.

وأَمَّا أبو إسحاق عن الحارث، عن عليّ . . فلم يسمع أبو إسحاق من الحارث إلَّا أربعة أحاديث[١]، ليس فيها مسندٌ واحد، وأمَّا في كتاب السُّنَن مِن هذا النَّحو فقليل، ولعَلَّ ليس



الشرح

= وابن أبي ليلى يغلط في أحاديث من أحاديث الحكم.

وسمعت أبي مرة يقول: قال شعبة: هذه الأربعة التي يُصَحِّحُها الحكم، سماع من مقسم(١).

وقال أبو عيسى الترمذي: «قال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: قال شعبة: لم يسمع الحكم من مقسم إلا خمسة أحاديث. وعَدَّذها شعبة، وليس هذا الحديث فيما عدَّه شعبة. [يعني الحديث الذي رواه الترمذي «لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما أدركت فضل غدوتهم»] وكأن هذا الحديث لم يسمعه الحكم من مقسم»(٢).

[١] قال الإمام الذهبي: شبابة، عن شعبة: ما سمع أبو إسحاق من الحارث إلّا أربعة أحايث. يعني أنَّ أبا إسحاق كان يدلس(٣).

(١) كتاب العلل ومعرفة الرجال ١/ ٥٣٦ ط. دار القبس].
(٢) سنن الترمذي ٢/ ٧٦.
(٣) سير أعلام النبلاء ٤/ ٥٦٩.

للحارث الأعْوَر في كتاب السُّنَن إلَّا حديثٌ واحد، فإنَّما كتبتُه بأَخَرَةٍ[١].

وربما كان في الحديث ما يتبيَّن صحةُ الحديث به، إذا كان يخفى ذلك عليَّ . . فربما تركتُ الحديث إذا لم أفقهه، وربما كتبتُه وبَيَّنْتُه، أو لم أقف عليه، وربما أتوقفُ عن مثل هذه؛ لأنَّه ضررٌ على العامَّة أن يُكشف لهم كلُّ ما كان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحدِيث؛ لأنَّ علم العامة يَقصُر عن مثل هذا[٢].



الشرح

[١] جاء ذكر الحارث الأعور في السنن - رواية اللؤلؤي - سبع مرات. جاء في الموضع الأول منها ٩٠٨: عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة**».

قال أبو داود: أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها.

انظر [أحاديث **١٥٧٢، ١٥٧٣، ٢٠٧٦، ٢٠٧٧، ٣٢١١، ٥٠٥٢** ط. الرسالة العالمية].

[٢] يقول الإمام أبو داود: وربما كان في الحديث نفسه ما يتبين به صحة الحديث ويتَّضح من سلامة رواته من الضعف، وبراءة سنده من القطع، =

. . . .

الشرح

= وارتفاعه عن حضيض الشذوذ والعلة، فالأمر فيه حينئذ ظاهر، ولكن الشأن فيما إذا خفيت عليَّ تلك المصححات للحديث، بل تفرَّست فيه علة، **فأكون حينئذ أمام خيارات متعددة:**

الخيار الأول: ترك ذلك الحديث بالكلية وعدم كتابته حين لم أفقه علته.

- قال الإمام ابن رجب - رحمه الله -: «كانت عناية أبي داود بفقه الحديث أكثرَ من عنايته بالأسانيد، فلهذا يبدأ بالصحيح من الأسانيد، وربَّما لم يذكر الإسناد المعلَّلَ بالكلية»(١).

والخيار الثاني: أن أكتب الحديث وأبين علَّته.

والخيار الثالث: أن أكتب الحديث الذي تفرست فيه العلة، ولم تتَّضح لي، لعل من يقف عليه يفتح الله عليه فهم علته وبيانها، فالعلم حظوظ وأنصبة.

والخيار الرابع: أن أكتب الحديث الذي تفرست فيه العلة، وفقهتها، ولكن لا أوضح العلة ولا أشرحها خشية أن لا يحتمل بعض الناس هذا العلم المضنون به على غير أهله، ويعجز عن استيعابه وهضمه، =

---

(١) شرح علل الترمذي ١/ ٤١١.

. . . .

الشرح

= فيكون ذلك فتنة لهم، وقد أمرنا أن نخاطب الناس على قدر عقولهم.

- قال الإمام البخاري: «باب من خَصَّ بالعلم قوما دون قوم كراهية أن لا يفهموا.

وقال علي: حدثو الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكَذَّب الله ورسوله؟ ورواه أبو سعد السمعاني بلفظ: أيها الناس تحبون أن يُكَذَّب الله ورسوله؟ حدثوا الناس بما يعرفون، ودعوا ما ينكرون»(١).

- وروى الإمام مسلم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: ما أنت بمحدث قوما حديثا لا تبلغه عقولهم إلّا كان لبعضهم فتنة. ورواه أبو سعد السمعاني بلفظ: إنَّ الرجل ليحدث بالحديث فيسمعه من لا يبلغ عقله فهم ذلك الحديث، فيكون عليهم فتنة(٢).

- وقال الزبير بن العوام - رضي الله عنه -: «ما حدَّثْتُ أحدا بشيء من العلم قط، لم يبلغه عقله إلّا كان ضلالا عليه»(٣).

- وقال القاضي بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله =

---

(١) صحيح البخاري ح ١٢٧، وأدب الإملاء والاستملاء ٦٦ ط. دار الكنان.
(٢)صحيح مسلم ح ١٥، وأدب الإملاء والاستملاء ٦٦ ط. دار الكنان.
(٣) جامع بيان العلم وفضله ح ٨٨٩ ط. دار الإمام البخاري.

. . . .

الشرح

= ابن جماعة الكناني: «ولا يشير على الطالب بتعلم ما لا يحتمله فهمه أو سنه، ولا بكتاب يقصر ذهنه عن فهمه»[(١)].

- قال الإمام ابن رجب - رَحِمَهُ اللهُ -: «وقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: «أنه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ما كان من هذا الباب، فيما مضى من عيوب الحديث؛ لأن علم العامة يَقصُر عن مثل هذا». وهذا كما قال أبو داود؛ فإن العامة تقصر أفهامهم عن مثل ذلك، وربما ساء ظنهم بالحديث جملة إذا سمعوا ذلك».

وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شئ من هذه العلل. وكان مقصوده بذلك الطعن في الحديث جملة والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي في كتابه الذي سماه بكتاب المدلسين، وقد ذُكِرَ كتابُه هذا للإمام أحمد فذمه ذمًا شديدًا. وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء. . .

وقد تسلط بهذا الكتاب طوائف من أهل البدع من المعتزلة وغيرهم =

(١) تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم ٧٢ ط. دار البشائر الإسلامية.

وعدد كتب هذه السُّنن ثمانيةَ عشر جزءًا مع المراسيل، منها جزء واحد مراسيل[١].

الشرح

= في الطعن على أهل الحديث، كابن عباد الصاحب ونحوه، وكذلك بعض أهل الحديث ينقل منه دسائس - إما أنه يخفى عليه أمرها، أو لا يخفى عليه - في الطعن في الأعمش، ونحوه، كيعقوب الفسَوي، وغيره.

وأما أهل العلم والمعرفة والسنة والجماعة فإنما يذكرون علل الحديث نصيحة للدين وحفظًا لسنة النبي ﷺ، وصيانة لها، وتمييزًا مما يدخل على رواتها من الغلط والسهو والوهم، ولا يوجب ذلك عندهم طعنًا في غير الأحاديث المعللة، بل تقوى بذلك الأحاديث السليمة عندهم؛ لبراءتها من العلل وسلامتها من الآفات. فهؤلاء هم العارفون بسنة رسول الله ﷺ حقًا، وهم النقاد الجهابذة الذين ينتقدون الحديث انتقاد الصيرفي الحاذق للنقد البَهْرَج من الخالص، وانتقاد الجوهري الحاذق للجوهر مما دُلِّس به(١).

[١] لم تعتن طبعات سنن أبي داود ببيان الأجزاء التي اشتمل عليها السنن، وقد طبع السنن ثلاث طبعات علمية إلى الآن: هي طبعة الرسالةالعالمية، وطبعة دار التأصيل، وطبعة دار القبلة، ولم يطبع =

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/٨٠٦ - ٨٠٨.

وما رُوِيَ عن النَّبي ﷺ من المراسيل منها ما لا يصح، ومنها ما هو مسند عند غيره، وهو متَّصل صحيح[١].

الشرح

= المراسيل مع السنن فيها، بل طبع المراسيل منفصلا طبعتين علميتين: هما طبعة مؤسسة الرسالة، وطبعة دار الصميعي، وقد بلغ ترقيم أحاديث المراسيل في طبعة مؤسسة الرسالة **٥٤٤** حديثا وطبعة دار الصميعي **٥٣٧** حديثا. وعدد أحاديث السنن في طبعة الرسالة **٥٢٧٤** حديثا وفي طبعة دار التأصيل **٥١٨٥** حديثا، وفي طبعة دار القبلة **٥٢٣٢** حديثا.

[١] المراسيل أنواع، فمن المراسيل ما هو مرسل في الأصل، أرسله التابعي، وتداولته الرواة مرسلا، فإن انضاف إلى الإرسال سبب آخر مضَعِّف ازداد ضعفا إلى ضعف.

ومنها ما هو متصل في الأصل إلّا أنَّ بعض الرواة قد يَنْشَطُ أحيانا فيورد الحديث بكامل سنده، ويكسل أخرى فيطوي بعض سنده ويرسل اتكالا على معرفة الناس لاتصاله، فيؤخذ عنه الاتصال والإرسال. كان الإمام مالك يفعل هذا كثيرا وغيره أيضا.

❁ **مثال أول**: روى مالك في الموطأ عن سمي مولى أبي بكر، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**السفر قطعة من العذاب**»(١). =

(١) الموطأ ٢/ ٥٧٥ ط. دار الغرب الإسلامي.

ولعَلَّ عدد الَّذي في كتبي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانيمائة حديث[١]، ونحو ستِّمائة حديث من المراسيل.

الشرح

= – قال أبو عمر بن عبد البر: وهكذا هو في الموطأ عند جماعة الرواة بهذا الإسناد، ورواه ابن مهدي، وبشر بن عمر، عن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**السفر قطعة من العذاب**» الحديث مرسلا. وكان وكيع يحدث به عن مالك هكذا أيضا مرسلا حينا، وحينا بسنده، كما في الموطأ عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. وهذا إنَّما هو من نشاط المحدث وكسله، أحيانا ينشط فيسند، وأحيانا يكسل فيرسل على حسب المذاكرة(١).

❁ **مثال ثان**: روى الإمام مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أن رسول الله ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن، فماتت، فقال: خذوها وما حولها من السمن فاطرحوه(٢).

وروى الإمام البخاري عن علي بن عبد الله قال: حدثنا معن قال: حدثنا مالك، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس، عن ميمونة أنَّ النبي ﷺ سئل عن فأرة سقطت في سمن فماتت، فقال: خذوها وما حولها من السمن فاطرحوه(٣). =

(١) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ٢٣/ ٣١٢.
(٢) موطأ مالك – رواية أبي مصعب الزهري ٢/ ٣٩٩ ط. مؤسسة الرسالة.
(٣) صحيح البخاري ١/ ٣٥٣ ط. دار التأصيل.

فمن أحبَّ أن يُمَيِّز هذه الأحاديثَ مع الألفاظ فربَّما يَجيءُ حديث من طريق، وهو عند العامَّة من طريق الأَئمَّة الَّذين هم مشهورون، غيرَ أَنه رُبَّما طلبنا اللَّفْظَة الَّتِي تكون لها معاني كثيرة[١].

الشرح

= قال الحافظ ابن حجر: «إنَّ هذا الاختلاف لا يضر؛ لأنَّ مالكا كان يصله تارة، ويرسله تارة»(١).

ومن المراسيل ما اختلف فيها الرواة على راو مثلا وصلا وإرسالا، فيرويه عنه بعضهم مرسلا، ويرويه عنه آخر متصلا، فيرجح بالقرائن التي تُقوِّي أحيانا جانب الإرسال، وأحيانا جانب الاتصال، وليس فيها حكم كلي بتقوية جانب الإرسال مطلقا، أو جانب الاتصال مطلقا على التحقيق عند نقاد المحدثين.

قال أبو الخير شمس الدين السخاوي: «وكأنَّه اقتصر في هذه العِدَّة على غير المتكرر، وإلّا فقد قال أبو الحسن بن العبد - فيما هو له مقرِّر -: إنَّه ستة آلاف على التحرير، منها أربعة بغير تكرير»(٢).

[١] يعني الإمام أبو داود أنَّ مصبَّ جهده في سننه على اقتناص الألفاظ التي تفيد المعاني الفقهية الزائدة على روايات الأئمة المشهورة =

(١) فتح الباري ١/ ٧٠٥ ط. الرسالة العالمية.
(٢) بذل المجهود في ختم السنن لأبي داود ٤٨.

. . . .

الشرح

= في الأحاديث، فربما روى الحديث إمام من أئمة الحديث، واشتهرت روايته عند الناس، وليست في روايته تلك الألفاظ التي تتضمن المعاني الزائدة التي يبحث عنها الإمام أبو داود. ويرويه بعض المحدثين الذين هم دون أولئك حفظا وضبطا وإتقانا، ولكن في روايته تلك الألفاظ الزائدة المقصودة، فيختار الإمام أبو داود هذه الرواية التي فيها هذه الزيادة على تلك الرواية التي خلت منها، ولنضرب بعض أمثلةٍ من واقع الكتاب تدل على هذا الاختيار.

روى الإمام مسلم في صحيحه (ح **٧١٣**) من طريق الإمام الحافظ سليمان بن بلال أبي محمد المدني، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي حميد أو عن أبي أسيد قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا دخل** أحدكم المسجد، فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إنِّي أسألك من فضلك».

وروى الإمام أبو داود (ح **٤٦٢**) من طريق الصدوق عبد العزيز بن محمد بن عبيد أبي محمد الدراوردي المدني، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن عبد الملك بن سعيد بن سويد قال: سمعت أبا حميد، أو أبا أسيد الأنصاري يقول: قال رسول الله ﷺ: «**إذا دخل أحدكم المسجد،** =

. . . .

الشرح

= **فليسلم على النبي ﷺ، ثم ليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، فإذا خرج فليقل: اللهم إنِّي أسألك من فضلك»** فزاد الدراوردي الصدوق التسليم على النبي ﷺ عند دخول المسجد، وخلت عنها رواية الإمام سليمان المشهورة.

❁ **مثال آخر**: روى الإمام مسلم ح **٣٧٢** من طريق الإمام الفقيه عبد الله بن محيريز، عن أبي محذورة، أن نبي الله ﷺ علمه هذا الأذان: «**الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله**»، ثم يعود فيقول: «**أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين**» **زاد إسحاق**: «**الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله**»[1].

ورواه الإمام أبو داود (ح **٥٠٠**) من طريق عبد الملك بن أبي محذورة - تُكُلِّم فيه - عن أبي مَحْذورةَ، عن أبيه، عن جده قال: قلت: يا رسولَ الله، علمني سُنَّةَ الأذان، قال: فمسحَ مقدَّمَ رأسي، قال: «**تقول: الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، الله أكبر، ترفعُ بها صوتك، ثمَّ تقول: أشهد** =

(١) صحيح مسلم ٢/ ١٣٥.

قال: وقلَّ مَن جمع هذه الكتبَ ممن عرفتُ[١].

فربَّما يَجيء الإسناد فيُعلم مِن حديث غيره أنَّه متَّصل[٢]، ولا يتبيَّنه السَّامع إلَّا بأن يعلم الأحاديث، وتكونَ له فيه معرفة، فيقفَ

الشرح

= **أن لا إله إلّا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أنَّ محمدا رسول الله، أشهد أنَّ محمدا رسول الله، تَخفِضُ بها صوتك، ثمَّ تَرفَعُ صَوتَك بالشهادة: أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أنَّ محمدا رسول الله، أشهد أن محمدا رسول الله، حيَّ على الصلاة، حيَّ على الصلاة، حيَّ على الفلاح، حيَّ على الفلاح، فإن كان صلاة الصُّبح قلت: الصَّلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله»**(١).

[١] يعني قلَّ من جمع هذه الكتب في السنن، مثل الموطأ، ومصنف حماد بن سلمة، ومصنف عبد الرزاق ونحوها سماعا ورواية من طلاب العلم والحديث في زمان الإمام أبي داود.

[٢] هكذا في النسخ! والسياق يُحتِّم زيادة «غير» فسلامة السياق حينئذ: فيُعلم من حديث غيره أنَّه «غير» متصل. ثم وجدت في نسخة (ت) ضبة عليها. وكتب الناسخ في الهامش: بخطه لعله غير. يعني أنَّ هذا الهامش كان =

---

(١) سنن أبي داود ١/ ٣٧٣ ط. الرسالة العالمية. وفيها زيادات.

عليه، مثل ما يروى عن ابن جريج قال: أُخبرتُ عن الزُّهريِّ، ويَرْوِيه البُرْسانِي عن ابن جريج، عن الزُّهريِّ. فالَّذي يَسمع يظنُّ أنَّه متَّصل، ولا يصحُّ بينهم، فإنَّما تركنا لذلك هو؛ لأنَّ أصلَ الحديث غير متَّصل، ولا يَصحُّ، وهو حديث معلول، ومثل هذا كثير[١].



الشرح

= في نسخة ابن العراقي التي بخطه.

[١] جاء في سنن الترمذي ما يشبه هاتين الروايتين اللتين أشار إليهما الإمام أبو داود، مع احتمال أن تكون هاتان الروايتان نفس الروايتين اللتين أشار إليهما الإمام أبو داود، ففي جامع الترمذي: حدثنا العباس العنبري، والحسين بن مهدي البصري قالا: حدثنا عبد الرزاق، عن ابن جريج قال: أُخْبِرْتُ عن ابن شهاب الزهري، عن عروة، عن عائشة.

وقال الحسين بن بن مهدي في حديثه: ابن جريج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أنَّ النبي ﷺ مات، وهو ابن ثلاث وستين.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح. وقد رواه ابن أخي الزهري، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة مثل هذا»(١). =

(١) سنن الترمذي ٦/٦ ح ٣٩٨٣ ط. الرسالة العالمية.

والَّذي لا يعلم يقول: قد ترك حديثًا صحيحًا مِن هذا، وجاء بحديث معلول[١]. وإنَّما لم أصنِّف في كتاب السُّنَن إلَّا الأحكامَ، ولم أصنِّف كتب الزهد، وفضائلِ الأعمال وغيرِها[٢].

الشرح

= **قلت**: صحَّح الترمذي رواية الحسين بن مهدي، عن ابن جريج بمتابعة ابن أخي الزهري لابن جريج، وأعلَّ بها رواية عبد الرزاق، وعكس الإمام أبو داود التعليل، فأَعَلَّ رواية: عن ابن جريج عن الزهري برواية: ابن جريج قال: أُخبرتُ عن الزهري.

[١] يعني يزعم المعترض أنَّ الإمام أبا داود ترك حديثا صحيحا في المسألة، وهو حديث البُرساني، عن ابن جريج، عن الزهري، وجاء بحديث آخر في المسألة، وهو حديث معلول، والعكس هو اللائق. وهذا اعتراض غير ناهض؛ لأنَّ رواية البرساني، عن ابن جريج، عن الزهري، معلولة - في نظر الإمام أبي داود - برواية من روى عن ابن جريج، أُخْبِرْتُ عن الزهري.

[٢] ألَّف الإمام كتابا في الزهد خارج السنن، مطبوع طبعتين: طبع في الهند بتحقيق ضياء الحسن، ثم طبع في مصر بدار المشكاة بتحقيق ياسر إبراهيم، ومراجعة الشيخ المحدث محمد عمرو عبد اللطيف. =

وهذه الأربعةُ الآلافِ والثمانمائة كلُّها في الأحكام، فأما أحاديثُ كثيرةٌ في الزُّهد، والفضائلِ، وغيرِها في غير هذا، لم أخرِّجه.

والسَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وصلى الله على سيِّدنا مُحمَّد النبيِّ وآله وسلم تسليما. وحسبنا الله ونعم الوكيل.



الشرح

= وفي «كتاب السنن» «كتاب الطب» و«كتاب الحروف والقراءات» و«كتاب الفتن» و«كتاب المهدي» و«كتاب الملاحم» و«كتاب السنة».

هذا آخر ما يسره الله تعالى من هذا الشرح. والحمد لله رب العالمين.

أسأل الله العظيم أن يجعله نافعا لي في العاجلة والآجلة، ولكل من قرأه أو سمعه. إنه قريب مجيب. وكان الفراغ منه في دار الحديث والسنة بمقديشو في ١/ ١٠/ ١٤٤٠هـ.

